الشركة العربية للأسمنت

شركة مساهمة مصرية

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

وتقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2020

المحتويات

الشركة العربية للأسمنت (القوائم المالية المجمعة)

تقرير مراقب الحسابات	1
قائمة المركز المالى المجمعة	3
قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة	5
قائمة الدخل الشامل المجمعة	6
قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة	7
قائمة التدفقات النقدية المجمعة	8
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة	10

Deloitte.

صالح وبرسوم وعبد العزيز
نايل سيتي - البرج الجنوبي - الدور السادس
٥٠٥ (أ) كورنيش النيل
رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١
ج.م.ع

تليفون: ٠٩ ١٩٩ ٢٤٦ ٢ (٠) ٢٠+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات

إلي السادة / مساهمى الشركة العربية للأسمنت
شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة العربية للأسمنت - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا القوائم المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأى على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

Deloitte.

صالح وبرسوم وعبد العزيز
نايل سيتى - البرج الجنوبى - الدور السادس
٢٠٥ (أ) كورنيش النيل
رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١
ج.م.ع

تليفون: ٠٩ ١٩٩ ٢٣٤٦ (٠) ٢٠+
www.deloitte.com

الـرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المجمع للشركة العربية للأسمنت فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقره ايضاحيه

كما هو وارد تفصيليا بالايضاح رقم (٣٥) من الايضاحات المتممة للقوائم الماليه المجمعة فقد وردت الي الشركه القابضه – العربيه للأسمنت وشركاتها التابعه من مصلحه الضرائب – شركات أموال مطالبات تقديريه عن بعض السنوات السابقه وتم الاعتراض عليها وتم استصدار قرار باعاده الفحص فعليا ولا يمكن في الوقت الحالي تحديد النتائج النهائيه بدقه.

القاهرة فى ٢٧ فبراير ٢٠٢١

كامل مجدى صالح
س.م رقم (٥١٠)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٩)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز

الشركة العربية للأسمنت – "شركة مساهمة مصرية"

قائمة المركز المالى المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصرى	ايضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الأصول الثابتة	11	2 202 003 667	2 408 100 199
مشروعات تحت التنفيذ (بالصافى)	12	7 800 244	3 777 941
الأصول غير الملموسة	13	254 049 586	294 799 369
أصول أخرى	14	--	11 951
حق الانتفاع	33	1 047 456	3 086 102
استثمارات فى مشروع مشترك	15	2 454 486	2 308 791
إجمالى الأصول غير المتداولة		**2 467 355 439**	**2 712 084 353**
الأصول المتداولة			
المخزون	16	176 470 491	162 831 419
مدينون تجاريون	17	15 938 789	27 529 031
مدينون وأرصدة مدينة أخري	18	136 384 081	115 574 736
أرصدة النقدية والبنوك	19	67 032 927	101 331 254
إجمالى الأصول المتداولة		**395 826 288**	**407 266 440**
إجمالي الأصول		**2 863 181 727**	**3 119 350 793**

جنيه مصرى	ايضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر2019
حقوق الملكية			
رأس المال والاحتياطيات			
راس المال المصدر والمدفوع	20	757 479 400	757 479 400
احتياطي قانوني	21	257 830 772	254 820 827
الأرباح المرحلة	22	18 551 721	151 416 266
حقوق أصحاب الشركة الأم		**1 033 861 893**	**1 163 716 493**
حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	23	31 108	30 980
إجمالى حقوق الملكية		**1 033 893 001**	**1 163 747 473**
الإلتزامات غير المتداولة			
قروض	24	387 454 349	491 836 958
إلتزامات ضريبية مؤجلة	3-9	323 765 007	338 826 864
أوراق دفع	25	11 021 813	--
التزامات تأجير تمويلي	33	--	1 538 321
إجمالى الإلتزامات غير المتداولة		**722 241 169**	**832 202 143**
الإلتزامات المتداولة			
داننون تجاريون وأوراق دفع	25	459 805 964	704 046 978
بنوك تسهيلات إئتمانية	24	340 110 399	62 035 301
ضريبة الدخل الجارية	2-9	438 220	13 903 338
الجزء المتداول من القروض طويلة الاجل	24	99 165 216	90 356 520
الجزء المتداول من الالتزامات الاخري طويلة الاجل	27	769 250	12 308 000
داننون وارصدة داننة اخري	29	180 575 890	216 252 373
التزامات تأجير تمويلي	33	915 298	981 360
المستحق لأطراف ذوى علاقة	31	6 767 033	10 743 810
مخصصات	26	18 500 287	12 773 497
اجمالى الإلتزامات المتداولة		**1 107 047 557**	**1 123 401 177**
اجمالى الإلتزامات		**1 829 288 726**	**1 955 603 320**
اجمالى حقوق الملكية والإلتزامات		**2 863 181 727**	**3 119 350 793**

– الإيضاحات المرفقة تعتبر متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

المدير المالى
أ/ سلفادور لوبيز

عضو مجلس الإدارة التنفيذي
أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجي

الشركة العربية للأسمنت – "شركة مساهمة مصرية"

قائمة الأرباح او الخسائر المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصرى	إيضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
إيرادات المبيعات	4	2 481 182 477	3 101 527 489
تكلفة المبيعات	5	(2 455 463 159)	(2 899 331 819)
مجمل الربح		**25 719 318**	**202 195 670**
مصروفات عمومية وادارية	6	(95 464 653)	(98 817 115)
مخصصات	26	(7 928 240)	(2 151 787)
الإضمحلال فى المدينون التجاريون	17	(509 100)	(626 140)
اضمحلال الحسابات المدينة الاخرى		(247 842)	(1 618 310)
فوائد دائنة		1 537 747	4 306 309
ايرادات اخري		7 842 516	4 346 957
مصروفات وفوائد تمويلية	7	(81 107 274)	(137 158 211)
أرباح بيع أصول ثابتة	11	277 466	15 398
نصيب الشركة فى صافى ارباح المشروع المشترك	15	145 695	44 578
أرباح فروق تقييم عملات اجنبية		12 322 680	66 332 750
صافى (خسائر) / أرباح العام قبل الضرائب		**(137 411 687)**	**36 870 099**
ضريبة الدخل	1-9	14 623 637	(7 931 515)
صافى (خسائر) / أرباح العام بعد الضرائب		**(122 788 050)**	**28 938 584**
يوزع على النحو التالى:			
أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم		(122 788 178)	28 927 908
حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	23	128	10 676
		(122 788 050)	**28 938 584**
نصيب السهم من صافى (خسائر) / أرباح العام			
أساسي	10	(0.34)	0.06

– الإيضاحات المرفقة تعتبر متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

المدير المالى
أ/ سلفادور لوبيز

عضو مجلس الإدارة التنفيذي
أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجيث

الشركة العربية للأسمنت – "شركة مساهمة مصرية"

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصرى	إيضاح رقم	31 ديسمبر2020	31 ديسمبر 2019
صافى (خسائر) / ارباح العام بعد ضريبة الدخل		**(122 788 050)**	**28 938 584**
الدخل الشامل الاخر بعد ضريبة الدخل			
اجمالى الدخل الشامل الاخر عن السنة المالية بعد ضريبة الدخل			
اجمالى الدخل الشامل عن السنة		**(122 788 050)**	**28 938 584**
يوزع على النحو التالى:			
أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم		(122 788 178)	28 927 908
حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	23	128	10 676
		(122 788 050)	**28 938 584**
نصيب السهم من صافى (خسائر) / أرباح العام			
أساسي	10	(0.34)	0.06

– الإيضاحات المرفقة تعتبر متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

المدير المالى
أ/ سلفادور لوبيز

عضو مجلس الإدارة التنفيذي
أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجيث

الشركة العربية للأسمنت – "شركة مساهمة مصرية"

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

جنية مصرى	رأس المال المدفوع	احتياطى قانوني	أرباح مرحلة	اجمالى حقوق الملكية لمساهمى الشركة الأم	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	الاجمالى
الرصيد فى 1 يناير 2019	**757 479 400**	**231 456 593**	**331 105 333**	**1 320 041 326**	**2 150 012**	**1 322 191 338**
ارباح العام	--	--	28 927 908	**28 927 908**	10 676	**28 938 584**
الدخل الشامل الاخر عن العام	--	--	--	--	--	--
إجمالى الدخل الشامل عن العام	--	--	28 927 908	**28 927 908**	10 676	**28 938 584**
المحول الي الاحتياطي القانوني	--	23 364 234	(23 364 234)	--	--	--
الاستحواذ على حقوق الاقلية بشركة ايجيبت جرين	--	--	--	--	(2 129 708)	(2 129 708)
توزيعات الارباح	--	--	(185 252 741)	(185 252 741)	--	(185 252 741)
الرصيد فى 31 ديسمبر 2019	**757 479 400**	**254 820 827**	**151 416 266**	**1 163 716 493**	**30 980**	**1 163 747 473**
الرصيد فى 1 يناير 2020	**757 479 400**	**254 820 827**	**151 416 266**	**1 163 716 493**	**30 980**	**1 163 747 473**
خسائر العام	--	--	(122 788 178)	(122 788 178)	128	**(122 788 050)**
الدخل الشامل الاخر	--	--	--	--	--	--
إجمالى الدخل الشامل عن العام	--	--	**(122 788 178)**	**(122 788 178)**	**128**	**(122 788 050)**
المحول الي الاحتياطي القانوني	--	3 009 945	(3 009 945)	--	--	--
توزيعات الارباح	--	--	(7 066 422)	(7 066 422)	--	**(7 066 422)**
الرصيد فى 31 ديسمبر 2020	**757 479 400**	**257 830 772**	**18 551 721**	**1 033 861 893**	**31 108**	**1 033 893 001**

– الإيضاحات المرفقة تعتبر متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

المدير المالى
أ/ سلفادور لوبيز

عضو مجلس الإدارة التنفيذي
أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجيث

الشركة العربية للاسمنت - "شركة مساهمة مصرية"

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصرى	إيضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
التدفقات النقدية من انشطة التشغيل			
صافى (خسائر) / أرباح العام قبل الضرائب		**(137 411 687)**	**36 870 099**
تسويات:			
تكاليف تمويلية المدرجة فى قائمة الأرباح والخسائر	7	81 107 274	137 158 211
فوائد دائنة		(1 537 747)	(4 306 309)
نصيب الشركة فى ارباح المشروع المشترك		(145 695)	(44 578)
خسائر إضمحلال فى المدينون التجاريون		509 100	626 140
الاضمحلال فى الحسابات المدينة الاخرى		247 842	1 618 310
(أرباح) بيع اصول ثابتة		(277 466)	(15 398)
إهلاك الأصول الثابتة	11	210 297 525	210 637 159
إستهلاك الأصول الغير ملموسة	13	40 749 783	50 676 249
إستهلاك الأصول الأخرى		11 951	35 850
إستهلاك حق الانتفاع		2 038 646	4 312 948
(الأرباح) الناتجة عن فروق تقييم العملة		(5 217 391)	(36 967 391)
المخصصات المكونة	26	7 928 240	2 151 787
التغير فى رأس المال العامل			
(الزيادة) / النقص فى المخزون		(13 639 072)	125 154 409
(الزيادة) فى المدينون والأرصدة المدينة الاخرى		(37 746 146)	(9 318 758)
النقص فى المدينون التجاريون		11 081 142	64 839 361
(النقص) فى دائنون والارصدة الدائنة الاخرى		(25 084 908)	(3 138 860)
(النقص) / الزيادة فى دائنون تجاريون		(233 219 201)	111 445 091
(النقص) / الزيادة فى المستحق إلى أطراف ذات علاقة		(3 976 777)	2 282 934
المخصصات المستخدمة	26	(2 201 450)	--
النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**(106 486 037)**	**694 017 254**
مدفوعات فوائد		(91 698 849)	(134 634 496)
مدفوعات ضرائب الدخل		--	(293 208)
صافى النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة التشغيل		**(198 184 886)**	**559 089 550**

الشركة العربية للأسمنت – "شركة مساهمة مصرية"

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

جنيه مصرى	إيضاح رقم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
التدفقات النقدية من أنشطة الأستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	11	(4 250 127)	(38 380 668)
المقبوضات من بيع اصول ثابتة	11	326 600	169 693
مدفوعات مشروعات تحت التنفيذ	12	(1 236 682)	(3 436 791)
مدفوعات الاستحواذ على حقوق الاقلية بشركة ايجيبت جرين		--	(2 900 000)
فوائد محصلة		1 537 747	4 306 309
صافى النقدية (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار		**(3 622 462)**	**(40 241 457)**
التدفقات النقدية من انشطة التمويل			
المدفوع لسداد القروض		(90 356 522)	(77 731 488)
المدفوع لسداد تسهيلات ائتمانية		278 075 098	(211 639 285)
مدفوعات التزامات عقود تاجير		(1 604 383)	(2 802 996)
توزيعات الارباح المدفوعة		(7 066 422)	(185 252 741)
المدفوعات إلتزامات أخرى		(11 538 750)	(124 681 184)
صافى النقدية (المستخدمة فى) انشطة التمويل		**167 509 021**	**(602 107 694)**
صافى (النقص) فى النقدية وما فى حكمها خلال العام		(34 298 327)	(83 259 601)
النقدية وما فى حكمها فى اول العام		101 331 254	184 590 855
التقدية وما فى حكمها فى اخر العام	19	**67 032 927**	**101 331 254**

– الإيضاحات المرفقة تعتبر متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

المدير المالى
أ/ سلفادور لوبيز

عضو مجلس الإدارة التنفيذي
أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجيث

1- معلومات عامة

تأسست الشركة العربية للأسمنت – شركة مساهمة مصرية – في 5 مارس 1997، طبقاً لأحكام القانون رقم 230 لسنة 1989 والقانون رقم 95 لسنة 1992 وذلك وفقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للإستثمار رقم 167 لسنة 1997.

تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم 13105 بتاريخ 3 أبريل 2005 القاهرة وتم تغييره لرقم 53445 بتاريخ 16 أغسطس 2011 نظراً لتغيير مقر الشركة الرئيسي من 72 شارع جامعة الدول العربية، المهندسين، الجيزة، جمهورية مصر العربية ليصبح فيلا رقم 56 شارع الجهاز – الحي الخامس – القاهرة الجديدة. تم تغيير المقر الادارى للشركة ليصبح ميدان جمال عبد الناصر (غرب ارابيلا) التجمع الخامس مبنى ارابيلا بلازا الادارى

يتمثل انتاج الشركة فى إنتاج الكلينكر والأسمنت بمختلف أنواعه وغيره من المنتجات الفرعية والمرتبطة بصناعة الأسمنت وبيع وتصدير منتجات الشركة وإنتاج مواد البناء الأخري ومستلزمات التشييد وإستغلال المحاجر والمناجم وإستخراج جميع الخامات التعدينية اللازمة لصناعة مواد البناء ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخري أو تعديل غرضها في إطار أحكام قانون ضمانات وحوافز الإستثمار.

المساهم الرئيسي للشركة هو شركة أريدوس خاتيفا – شركة أسبانية وتملك 60٪ من رأس مال الشركة.

مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجاري.

النشاط الرئيسي للشركة والشركات التابعة (المجموعه) كما يلي:

شركة العربية للاسمنت: إنتاج الأسمنت وطاقة إنتاجية لإنتاج الكلينكر 4.2 مليون طن التى يمكنها ان تنتج 5 مليون طن من الأسمنت.

شركة أندلس للخرسانة الجاهزة: إنتاج الخرسانة ومواد بناء أخرى. الشركة تمتلك نسبة 99.99٪ من رأس مال شركة اندلس للخرسانة الجاهزة.

شركة ايه سي سي للإدارة والتجارة: تقديم خدمات إعادة الهيكلة الادارية للشركات، النقل البري للبضائع، إعداد دراسات الجدوى للمشروعات، إدارة المشروعات (فيما عدا الادارة الفندقية) والتجارة العامة (فيما هو مسموح به قانوناً). الشركة تمتلك نسبة 99٪ من رأس مال شركة ايه سي سي للإدارة والتجارة.

شركة ايفولف للمشاريع والاستثمار: تجارة وتوزيع الأسمدة العضوية والوقود البديل وإقامة وتشغيل مصنع إعادة تدوير المخلفات. الشركة تمتلك نسبة 99.99٪ من رأس مال شركة ايفولف للمشاريع والاستثمار.

شركة إيجبت جرين لخدمات البيئة وأنتاج الطاقة النظيفة والتنمية : إقامة وتشغيل مصنع لتدوير فضلات الانشطة الانتاجية والخدميه، تمتلك نسبة 99.99 % من رأس مال شركة إيجبت جرين

2- أهم السياسات المحاسبية

2-1 إطار العرض

أعدت القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادره بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنه 2015. هذا وقد صدر قرار وزير الاستثمار رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادر بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015على أن يسرى تطبيق تلك التعديلات على الفترات المالية التى تبدأ فى أول يناير 2020 باستثناء ما ورد بمعيار"49" يرجع الى ايضاح التأجير(2-7).

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصرى جديد رقم (47) "الأدوات المالية"	1- يحل معيار المحاسبة المصرى الجديد رقم (47) "الأدوات المالية" محل المؤضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصرى رقم (26) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالى تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصرى رقم	تقوم الإدارة فى الوقت الحالى بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسرى المعيار رقم (47) على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد 1 يناير 2020، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (1) و (25) و (26) و(40) المعدلين 2019 معاً فى نفس التاريخ.

	(26) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التى تناولها معيار (47) الجديد وتخجيج نطاق معيار (26) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة. 2- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبوب الأصول المالية على اساس قياسها – لاحقاً – إما بالتكلفة المستهلكة، او بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر او بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدى التعاقدى للأصل المالى. 3- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذى يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة. 4- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصرى رقم (1) "عرض القوائم المالية" المعدل 2019 - معيار المحاسبة المصرى رقم (4) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصرى رقم (25) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصرى رقم (26) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" - معيار المحاسبة المصرى رقم (40) "الأدوات المالية: الافصاحات"		تسرى هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (47)

معيار محاسبة مصرى جديد رقم (48) "الايراد من العقود مع العملاء"	1- يحل معيار المحاسبة المصرى الجديد رقم (48) "الايراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصرى رقم (8) "عقود الانشاء" المعدل 2015. ب- معيار الامحاسبة المصرى رقم (11) "الايراد" المعدل 2015 2- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالايراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر. 3- يتم الاعتراف بالتكاليف الاضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. 4- يتطلب المعيار أن يتوافر للعقد مضمون تجارى لكى يتم الاعتراف بالايراد. 5- التوسع فى متطلبات الافصاح والعرض.	تقوم الادارة فى الوقت الحالى بتقييم الاثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسرى المعيار رقم (48) على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد 1 يناير 2020، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار محاسبة مصرى جديد رقم (49) "عقود التاجير"	1- يحل معيار المحاسبة المصرى الجديد رقم (49) "عقود الايجار" محل معيار المحاسبة المصرى رقم (20) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى 2015 ويلغيه. 2- يقدم المعيار نموذج محاسبى واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذى يمثل القيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة ، مع الأخذ فى الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الايجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلى أو أنه عقد تأجير تمويلى. 3- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود ايجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلى أو أنه عقد تأجير تمويلى. 4- بالنسبة للايجار التمويلى فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلى فى قائمة المركز المالى وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوى لصافى الاستثمار فى عقد التأجير. 5- بالنسبة للايجار التشغيلى يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أى أساس منتظم اخر.	تقوم الإدارة فى الوقت الحالى بتقييم الاثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسرى المعيار رقم (49) على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد 1 يناير 2020، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (48) "الايراد من العقود مع العملاء" 2019 فى نفس التوقيت. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسرى المعيار رقم (49) 2019 على عقود التأجير التى كانت تخضع لقانون التأجير التمويلى رقم 95 لسنة 1995 – وتعديلاته وكان يتم معالجتها طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (20) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى"، وكذلك عقود التأجير التمويلى التى تنشأ فى ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطى التأجير التمويلى والتخصيم رقم 176 لسنة 2018 ، وذلك من بداية فترة التقرير السنوى التى تم فيها الغاء قانون 95 لسنة 95 وصدور قانون 176 لسنة 2018.

معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (42) "القوائم المالية المجمعة"	تم اضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشات الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشات الاستثمارية وفيما يلى المعايير التى تم تعديلها: - معيار المحاسبة المصرى رقم (15) "الافصاح عن الاطراف ذوى العلاقة" - معيار المحاسبة المصرى رقم (17) "القوائم المالية المستقلة" - معيار المحاسبة المصرى رقم (18) "الاستثمارات فى شركات شقيقة" - معيار المحاسبة المصرى رقم (24) "ضرائب الدخل - معيار المحاسبة المصرى رقم (29) "تجميع الأعمال" - معيار المحاسبة المصرى رقم (30) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصرى رقم (44) "الافصاح عن الحصص فى المنشات الأخرى"	تقوم الإدارة فى الوقت الحالى بتقييم الاثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسرى المعيار رقم (42) المعدل على الفترات المالية التى تبدأ فى او بعد 1 يناير 2020، ويسمح بالتطبيق المبكر. كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة او المعدلة بالنسبة للمعايير التى تم تعديلها بموضوع المنشات الاستثمارية فى تاريخ سريان معيار المحاسبة المصرى رقم (42) "القوائم المالية المجمعة" المعدل 2019.

نظرا للظروف الحالية جراء تفشى فيروس كورونا وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به، فضلا عن أن تطبيق إجراءات الوقاية ومواجهة انتشاره فرض قيود على تواجد الموارد البشرية فى الشركات بكامل طاقتها بصفة منتظمة، فقد وافقت هيئة الرقابة المالية على تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها والصادرة بالقرار رقم 69 على القوائم المالية الدورية التى ستصدر خلال عام 2020، على ان تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات بنهاية 2020. و بتاريخ 23 سبتمبر 2020 أعلنت هيئة الرقابة المالية عن تأجيل تطبيق ثلاثة معايير أرقام (47) و (48) و (49) إلى الأول من يناير 2021.

2-2 أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية المجمعة طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة بحسب الأحوال، وتعتمد التكلفة التاريخية بصفة عامة على القيمة العادلة للمقابل المسلم في تبادل لأصول.

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية:

3-2 أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تتضمن القوائم المالية المجمعة للمجموعة القوائم المالية الخاصة بالشركة القابضة والشركات (بما في ذلك تلك المنشأة لأغراض خاصة) التي تخضع لسيطرة الشركة القابضة (شركاتها التابعة). وتتحقق السيطرة عندما تكون للشركة سلطة على المنشأة المستثمر بها، وأن تكون عُرضةً لـ - أو لها حقوق في - عوائدٍ متغيرة نتيجةً لتدخلها في المنشأة المستثمر بها، وأن تكون قادرةً على استخدام سلطتها في التأثير على قيمة عوائدها من تلك المنشأة.

وتقوم الشركة بإعادة تقدير مدى استمرارها في السيطرة على المنشأة المستثمر بها من عدمه عندما تشير الحقائق والظروف إلى حدوث تغيرات في عاملٍ أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاث المذكورة أعلاه.

عندما تمثل حصة الشركة أقل من أغلبية حقوق التصويت لإحدى المنشآت المستثمر بها فمن الممكن أن تكون لها سلطة على المنشأة المستثمر بها إذا ما كانت الحقوق التصويتية التي تحوزها كافية لمنحها منفردة القدرة العملية على توجيه "الأنشطة ذات الصلة" للمنشأة

المستثمر بها. وتقوم الشركة بمراعاة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة لتقييم ما إذا كانت حقوقها التصويتية كافية لمنحها السلطة على المنشأة المستثمر بها – بما في ذلك:

- حجم الحقوق التصويتية التي تحوزها الشركة مقارنة بحجم وتوزيع الحقوق التصويتية التي يحوزها غيرها من حاملي تلك الحقوق.
- حقوق التصويت المستقبلية التي تحوزها الشركة والتي يحوزها حملة الحقوق الآخرين بما في ذلك أي أطراف أخرى.
- الحقوق الناتجة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أي حقائق وظروف أخرى تشير إلى أن الشركة لديها حالياً القدرة – أو لا تملك تلك القدرة – على توجيه الأنشطة ذات الصلة في التوقيتات التي يتعين اتخاذ القرارات فيها – بما في ذلك النمط الذي تم به التصويت على القرارات خلال اجتماعات سابقة للمساهمين.

يبدأ تجميع أي منشأة تابعة وذلك اعتباراً من التاريخ الذي تحصل فيه الشركة على سيطرة على المنشأة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة سيطرتها على المنشأة التابعة. وبناء على ذلك تتضمن القائمة المجمعة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر عن السنة إيرادات ومصروفات الشركة التابعة اعتباراً من التاريخ الذي تحصل فيه الشركة على السيطرة وحتى التاريخ الذي تتوقف فيه الشركة عن السيطرة على المنشأة التابعة.

وينسب الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الدخل الشامل الأخر إلى مساهمي الشركة الأم وأصحاب الحصص غير المسيطرة حتى وإن أدى تقسيم إجمالي الدخل الشامل للشركات التابعة بهذه الطريقة إلى ظهور رصيد سالب لأصحاب الحصص غير المسيطرة (عجز).

يتم أجراء التسويات اللازمة على القوائم المالية لكيان المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يجعل سياساتها المحاسبية تتفق مع السياسات المحاسبية المطبقة للمجموعة.

يتم الاستبعاد الكامل لكافة الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بمعاملات متبادلة بين شركات المجموعة عند تجميع القوائم المالية.

التغير في حصص ملكية المجموعة في شركاتٍ تابعة قائمة

تتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في شركاتها التابعة التي لا تؤدى إلى فقدان السيطرة عليها كمعاملاتٍ ضمن حقوق الملكية. ويتم تعديل القيم الدفترية لحقوق المجموعة وأصحاب الحصص غير المسيطرة بما يعكس التغيرات في أنصبتهم النسبية في الشركات التابعة. ويُعترف بأية فروق بين المبالغ التي يتم تعديل حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمقابل المُستلم أو المدفوع مباشرةً بحقوق الملكية وتُنسب لمُلاك الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة سيطرتها على شركةٍ تابعة فإن أرباح أو خسائر الاستبعاد يتم احتسابها بالفرق بين:

أ. إجمالي القيمة العادلة للمقابل المُستلم أو المستحق بالإضافة إلى القيمة العادلة للجزء المتبقي المُحتفظ به من الاستثمار و

ب. القيم الدفترية السابقة لأصول الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) والتزاماتها وأي حقوقٍ لأصحاب الحصص غير المسيطرة فيها.

وعندما تكون للشركة التابعة التي فُقدت السيطرة عليها أصولاً مثبتة بقيمةٍ ناتجةٍ عن إعادة تقييم أو بالقيمة العادلة ويكون قد سبق الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة المتعلقة بها بالدخل الشامل الأخر وتجميعها بحقوق الملكية ، عندئذٍ يتم المحاسبة عن المبالغ السابق الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الأخر وتجميعها بحقوق الملكية كما لو كانت الشركة الأم قد قامت باستبعاد تلك الأصول مباشرةً (مثال ذلك: إدراجها في الأرباح او الخسائر أو تحويلها مباشرةً للأرباح المرحلة كما هو محدد بالمعايير المصرية للتقارير المالية ذات الصلة). وتُعدُ القيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الاستثمار في تلك الشركة (التابعة سابقاً) في تاريخ فقدان السيطرة إما بمثابة القيمة العادلة عند الاعتراف الأولى بغرض المحاسبة اللاحقة عن الاستثمار طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26 "الأدوات المالية"، أو بمثابة التكلفة عند الاعتراف الأولى باستثمارٍ في شركةٍ شقيقة أو في شركةٍ تخضع لسيطرةٍ مشتركة حسبما يكون ذلك ملائماً.

4-2 معاملات تجميع الاعمال

تتم المحاسبة عن معاملات تجميع الأعمال (الاستحواذات) باستخدام طريقة الاستحواذ. ويتم قياس المقابل المُحول في معاملة لتجميع الأعمال بالقيمة العادلة التي تُحتسب على أساس مجموع القيم العادلة في تاريخ الاستحواذ للأصول المُحولة من المجموعة والالتزامات المتكبدة من المجموعة لصالح الملاك السابقين للشركة المُستحوذ عليها وكذا لأدوات حقوق الملكية التي تُصدرها المجموعة في مقابل السيطرة على الشركة المُستحوذ عليها. وعادة ما يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بالاستحواذ بالأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

وفى تاريخ الاستحواذ يتم الاعتراف بالأصول المُستحوذ عليها والالتزامات التي تم تحملها بالقيمة العادلة لها في ذلك التاريخ فيما عدا:

- الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة والالتزامات أو الأصول المتعلقة باتفاقات مزايا العاملين فيتم الاعتراف بها وقياسها على التوالي طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم 24 "ضرائب الدخل" ومعيار المحاسبة المصري رقم 38 "مزايا العاملين".
- الالتزامات أو أدوات حقوق الملكية المتعلقة باتفاقات المدفوعات المبنية على أسهم الشركة المُستحوذ عليها - أو تلك المتعلقة باتفاقات المدفوعات المبنية على أسهم المجموعة والتي يكون الغرض من الدخول فيها أن تحل محل اتفاقات المدفوعات المبنية على أسهم الشركة المُستحوذ عليها - فيتم قياسها في تاريخ الاستحواذ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 39 "المدفوعات المبنية على أسهم".
- الأصول (أو المجموعات الجاري التخلص منها) التي يتم تبويبها كأصول محتفظ بها لغرض لبيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 32 "الأصول طويلة الأجل المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" حيث يتم قياسها وفقاً لذلك المعيار.

يتم قياس الشهرة على أساس أنها تُمثل الزيادة في مجموع: المقابل المُحول، وأي حقوق لأصحاب الحصص غير المسيطرة في الشركة المُستحوذ عليها، والقيمة العادلة للحصة التي كانت الشركة المستحوذة تمتلكها في حقوق ملكية الشركة المُستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ (إن وجدت) عن صافي قيم: الأصول المُستحوذ عليها والالتزامات المُتكبدة في تاريخ الاستحواذ. وإذا ما تبين بعد إعادة التقييم أن صافي قيم الأصول المستحوذ عليها والالتزامات المُتكبدة يزيد عن مجموع: المقابل المُحول، وأية حقوق لأصحاب الحصص غير المسيطرة في الشركة المُستحوذ عليها، والقيمة العادلة للحصة التي كانت الشركة المستحوذة تمتلكها في حقوق ملكية الشركة المُستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ (إن وجدت)، عندئذٍ يتم الاعتراف بتلك الزيادة مباشرة في أرباح أو خسائر الفترة كربح من صفقة الشراء.

وبالنسبة للحصص غير المسيطرة التي تُمثل حصص ملكية حالية وتُخول لحامليها الحق في نصيبٍ نسبى من صافي أصول منشأة إذا ما تم تصفيتها فمن الممكن أن يتم قياسها عند الاعتراف الأولى إما بالقيمة العادلة، أو بالنصيب النسبي لأصحاب الحصص غير المسيطرة في القيم المعترف بها لصافي أصول المنشأة المُستحوذ عليها - ويتم اختيار أساس القياس لكل معاملة استحواذ على حده. ويتم قياس الأنواع الأخرى من أصحاب الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو وفقاً لأساس محدد في إحدى المعايير المصرية للتقارير المالية التي تنطبق عليها.

عندما يتضمن المقابل المُحول من المجموعة - في معاملةٍ لتجميع أعمال - أصولاً أو التزاماتٍ ناشئةً من اتفاق ينطوي على مقابلٍ مشروط عندئذٍ يتم قياس المقابل المشروط بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ ويُدرج كجزءٍ من المقابل المُحول في تجميع الأعمال. وإذا حدثت أية تغيرات – من تلك التي تفي بتعريف تسويات فترة القياس - في القيمة العادلة للمقابل المشروط عندئذٍ يتم تسوية تلك التغيرات بأثر رجعى مقابل تعديل الشهرة بها. وتُعرَف تسويات فترة القياس بأنها تسوياتٍ تنشأ نتيجة توفر معلوماتٍ إضافية خلال فترة القياس (التي لا يُمكن لها أن تتجاوز إثنى عشر شهراً من تاريخ الاستحواذ) عن حقائقٍ وأحداثٍ كانت قائمةً في تاريخ الاستحواذ.

أما بالنسبة للتغيرات في القيمة العادلة - للمقابل المشروط - والتي لا تفي بتعريف تسويات فترة القياس فتعتمد المحاسبة اللاحقة لها على كيفية تبويب المقابل المشروط. فإذا ما بُوب المقابل المشروط كحقوق ملكية عندئذٍ لا يتم إعادة قياسه في الفترات اللاحقة ويتم المحاسبة عن التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية. أما بالنسبة للمقابل المشروط المُبوب كأصلٍ أو كالتزام مالي فيتم إعادة قياسه في الفترات اللاحقة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26، أو معيار المحاسبة االمصري رقم 28 "المخصصات الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"، مع الاعتراف بالربح أو الخسارة المقابلة ضمن الأرباح أو الخسائر.

وبالنسبة لتجميع الأعمال الذي يتحقق على مراحل فيعاد قياس حصة المجموعة التي كانت تحتفظ بها في حقوق ملكية الشركة المستحوذ عليها وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ (أي في التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على سيطرة)، ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناشئة - إن وجدت - ضمن الأرباح أو الخسائر.

وبالنسبة للمبالغ التي نشأت عن حصة المجموعة في الشركة المستحوذ عليها - خلال الفترات السابقة لتاريخ الاستحواذ - والتي كان قد سبق الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر، فيعاد تبويبها إلى الأرباح أو الخسائر عندما يكون من المناسب اتباع تلك المعالجة فيما لو كانت تلك الحصة قد تم استبعادها.

إذا لم تكتمل المحاسبة الأولية لمعاملة تجميع أعمال بنهاية الفترة المالية التي يحدث فيها التجميع، عندئذ تقوم المجموعة بعرض مبالغ مؤقتة للبنود التي لم يتم المحاسبة عنها بشكل مكتمل. ويتم تعديل هذه المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس (انظر أعلاه)، أو يتم الاعتراف بأصول أو التزامات إضافية بما يعكس معلومات جديدة تم الحصول عليها عن وقائع وظروف كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ والتي لو كانت معروفة آنذاك لكان لها تأثير على المبالغ المعترف بها في ذلك التاريخ.

5-2 الاستثمارات في المشروعات المشتركة

يكون المشروع المشترك ترتيب مشترك عندما يكون لدي اطرافه سيطرة مشتركة على الحقوق علي صافي الأصول المرتبطة بالترتيب. وهؤلاء الأطراف يطلق عليهم أصحاب الحصص في المشروعات المشتركة. السيطرة المشتركة هي إتفاق تعاقدي بالإشتراك في السيطرة على ترتيب ما، والتي توجد فقط عندما تتطلب القرارات المرتبطة بالأنشطة موافقة بالإجماع للأطراف المشتركة في السيطرة. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات فى المشروعات المشتركة من خلال تطبيق طريقة حقوق الملكية، وفي حالة حدوث إضمحلال في قيمة الاستثمارات، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الاضمحلال ويدرج بقائمة الأرباح أو الخسائر وذلك لكل استثمار على حده.

6-2 تحقق الإيراد

يتم قياس الايراد بالقيمة العادلة بالمقابل الذي تم استلامه او لايزال مستحقا. ويتم تخفيض الايراد بالقيمة المقدرة لمرتجعات العملاء والخصومات والمسموحات المشابهة.

1-6-2 مبيعات البضائع

يتم الاعتراف بالايراد الناتج عن مبيعات البضائع عندما يتم تسليم السلع وعندما يتم استيفاء جميع الشروط التالية:

- أن تقوم المنشأة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية لملكية السلع إلى المشترى.
- ألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإدارى المستمر بالدرجة التى ترتبط عادة بالملكية، أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة.
- أن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.
- أن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة.
- إمكانية تحديد قيمة التكاليف التى تحملتها أو ستتحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

2-6-2 تقديم خدمات

يتم الاعتراف بالايراد عن الخدمات المؤداه عندما يتم استيفاء جميع الشروط التالية:

- يمكن قياس قيمة الايراد بدقة
- أن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة.
- انه يمكن القياس الدقيق لدرجة اتمام العملية فى تاريخ الميزانية.
- انه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التي تم تكبدها فى العملية وكذلك التكاليف الازمة لاتمامها.

3-6-2 الفوائد وتوزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن توزيعات أرباح الاستثمارات وذلك عندما ينشأ الحق للمساهم في استلام تلك التوزيعات وبشرط أن يكون تدفق المنافع الاقتصادية للمجموعة مرجحاً وأن يكون الإيراد قابلاً للقياس بدرجة يُعتدّ بها.

يتم الاعتراف بايراد الفوائد من أصل مالي عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية للمجموعة مرجحاً وأن يكون الإيراد قابلاً للقياس بدرجة يُعتدّ بها. وتستحق إيرادات الفوائد على أساس زمني بتطبيق معدل فعال للفائدة على أصل المبلغ القائم، ويُعتبر معدل الفائدة الفعال المطبق هو سعر الفائدة الذي تُخصم به التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة على مدى العمر المتوقع للأصل المالي بحيث تساوى صافي القيمة الدفترية لذلك الأصل عند الاعتراف الأولى به.

4-6-2 تكلفة المبيعات

تشمل تكلفة المبيعات التكاليف المتعلقة مباشرة ببيع سلع أو تقديم خدمات.

7-2 عقود التأجير

وفقا لقرار رقم 69 لسنه 2019 والصادر من وزير الاستثمار في مارس 2019 والخاص بتعديل بعض احكام معايير المحاسبه المصريه الصادره بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنه 2015 وقد تضمنت تلك التعديلات اضافه المعيار رقم " 49" ليحل محل معيار المحاسبه المصري رقم (20) " القواعد والمعايير المحاسبيه المتعلقه بعمليات التاجير التمويلي علي ان يطبق علي الفترات الماليه التي تبدا في او بعد اول يناير 2020 واستثناء من تاريخ السريان يكون تاريخ التطبيق الاولي هو بدايه فتره التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون التاجير التمويلي رقم 95 اسنه 1995 وتعديلاته وفى ظل المعيار رقم "49" يتم فى تاريخ بداية عقد الإيجار باثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار.

القياس الأولى لأصل "حق الانتفاع":

تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

(أ) مبلغ القياس الأولى لالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة فى ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن فى الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافى للمستأجر.

(ب) أى دفعات عقد إيجار تمت فى او قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أى حوافز إيجار مستلمة،

(ج) أى تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر،

(د) تقدير للتكاليف التى سيتكبدها المستأجر فى تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذى يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفيه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء فى تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة:

(أ) مطروحاً منها أى مجمع استهلاك وأى مجمع خسائر هبوط فى القيمة،

(ب) ومعدلة بأى إعادة قياس لالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولى لالتزام عقد الإيجار

يتم فى تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية بدفعات الإيجار غير المدفوعة فى ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن فى الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الإقتراض الإضافى للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق لالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلى:

(أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار.

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار.

(ج) إعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

2-8 العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التى تمارس بها الشركة نشاطها (عمله التعامل).

- المعاملات التي تتم بعملات مختلفه عن عملة التعامل (عملة اجنبية) يتم الاعتراف بها على اساس سعر الصرف الفورى فى تاريخ المعاملة في تاريخ كل ميزانية يتم ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية باستخدام سعر الصرف فى ذلك التاريخ.
- البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة بالعملة الاجنبية يتم ترجمتها باستخدام اسعار الصرف التي كانت سائدة وقت تحديد القيم العادلة. البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية بعملة اجنبية باستخدام سعر الصرف يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف فى تاريخ المعاملة ولا يتم إعادة ترجمتها.
- يتم الاعتراف بفروق اسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود ذات الطبيعة النقدية فى قائمة الارباح والخسائر فى الفترة التي نشأت فيها.

وفيما يلي بيان بأسعار الصرف لكل وحدة نقد من العملات الأجنبية الرئيسية المستخدمة فى القوائم المالية المجمعة السنوية مقابل الجنيه المصري:

جدول العملات	2020		2019	
	متوسط	نهاية العام	متوسط	نهاية العام
1 دولار أمريكى	15.86	15.77	16.79	16.09
1 يورو	18.21	19.26	18.89	18.08

2-9 تكاليف الاقتراض

تُضاف تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصولٍ مؤهلة للرسمله - وهي تلك الأصول التى تستلزم بالضرورة فترة طويلة من الزمن لتصبح جاهزة للاستخدام أو للبيع - على تكلفة الأصول إلى أن يحل الوقت الذي تُصبح فيه هذه الأصول جاهزة للاستخدام أو البيع.

قد يتم الاستثمار المؤقت لاقتراض بعينه لحين إنفاقه على أصولٍ مؤهلةٍ للرسمله، وفى مثل هذه الحالة يتم خصم الدخل المكتسب من الاستثمار المؤقت لذلك الاقتراض من تكاليف الإقتراض المؤهلة للرسملة.

ويتم الاعتراف بكافة تكاليف الاقتراض الأخرى فى الأرباح أو الخسائر فى الفترة التى يتم تكبدها فيها.

ويجب ألا تزيد تكاليف الاقتراض التى تُرسمِلُها منشأة خلال فترةٍ ما عن إجمالى تكاليف الاقتراض المُتكبَدة خلال تلك الفترة، كما يُشترَط ألا تتعدى القيمة الدفترية للأصل المؤهل للرسملة – بما فى ذلك ما تم رسملته عليه من تكاليف الاقتراض المؤهلة - قيمته القابلة للاسترداد (وتُمثِل "القيمة العادلة لذلك الأصل مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع" أو "القيمة المتوقعة من استخدام ذلك الأصل" أيهما أكبر).

2-10 مزايا العاملين

2-10-1 توزيعات أرباح

تدفع الشركة 10٪ من الأرباح النقدية بالقوائم المالية المستقلة التي يتقرر توزيعها بحد أقصي المرتبات الأساسية السنوية للعاملين كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح في حقوق الملكية وكالتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي الشركة. ولا تسجل أي إلتزامات بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

2-10-2 إلتزامات معاشات التقاعد (تامينات اجتماعية)

تقوم الشركة بسداد إشتراكاتها إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وفقاً للقانون رقم 79 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية على أساس إلزامي ولا يوجد على الشركة اي التزامات أخرى بمجرد سدادها لالتزاماتها. ويعترف بالإشتراكات الإعتيادية لتكلفة دورية في سنة إستحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة.

2-11 <u>الضرائب</u>

يتمثل مصروف ضريبة الدخل فى مبلغ الضريبة الجارية المستحقة السداد والضريبة المؤجلة.

2-11-1 الضريبة الجارية

تعتمد الضريبة الجارية المستحقة السداد على الربح الضريبى للعام. ويختلف الربح الضريبى عن الربح المحاسبى المعروض بالقائمة المجمعة للدخل الشامل بسبب وجود بنودٍ للإيراد أو المصروف خاضعةٍ للضريبة أو قابلةٍ للخصم ضريبياً في سنواتٍ أخرى، وبسبب بنودٍ أخرى دائماً وأبداً ما لا تخضع للضريبة أو يُسمَح بخصمها ضريبياً. ويتم احتساب التزام المجموعة عن الضريبة الجارية باستخدام أسعار الضريبة التى تكون قد أُقرت بشكلٍ رسمى أو مبدئى حتى نهاية الفترة المالية.

2-11-2 الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة عن الفروق المؤقتة الناتجة من الاختلاف بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات طبقا للأسس المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية المجمعة والأسس الضريبية لتلك الأصول والالتزامات والمستخدمة فى احتساب الربح الضريبى.

وبصفةٍ عامة يتم الاعتراف بالتزاماتٍ ضريبيةٍ مؤجلة على كافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، بينما عادةً ما يتم الاعتراف بأصولٍ ضريبيةٍ مؤجلة على كافة الفروق المؤقتة القابلة للخصم الضريبى ولكن إلى المدى الذي يُرجَحُ معه أن تتحقق أرباحاً ضريبيةً كافية يمكن من خلالها استخدام تلك الفروق المؤقتة القابلة للخصم.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة فى نهاية كل فترة مالية وتُخفض تلك القيمة الدفترية عندما يصبح من غير المرجح أن تتحقق أرباحاً ضريبيةً كافية تسمح باسترداد الأصل الضريبي المؤجل بالكامل أو جزءٍ منه.

وتُقاس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع ان تكون مطبقةً فى الفترة التى يُسوَى فيها الالتزام أو يستخدم فيها الأصل ووفقاً لأسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) التى تكون قد أُقرت بشكلٍ رسمى أو مبدئى حتى نهاية الفترة المالية. وتعكس عملية قياس الالتزامات والاصول الضريبية المؤجلة الآثار الضريبية التي من شأنها أن تترتب على الطريقة التى تتوقع المجموعة - فى نهاية الفترة المالية – أن تسترد او تسوى بها القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

تتم المقاصه بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة حينما يوجد حق قانوني مُلزم فى اجراء مقاصة بين الأصول الضريبية الجارية والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تتعلق تلك الاصول والالتزامات الضريبية بضرائب دخلٍ مفروضة بمعرفة نفس السلطة الضريبية وأن تتجه نية المجموعة لتسوية تلك الأصول والالتزامات الضريبية بالصافى.

2-11- 3 الضريبة الجارية والمؤجلة عن السنة

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية والمؤجلة كمصروفٍ او إيرادٍ فى الأرباح أو الخسائر - إلا لو كانتا متصلتان ببنودٍ يُعتَرَف بها ضمن الدخل الشامل الآخر - أو مباشرةً ضمن حقوق الملكية - فعندئذٍ يُعترَف بكلٍ من الضريبة الجارية والمؤجلة هى الأخرى وذلك إما ضمن الدخل الشامل الآخر - أو مباشرةً ضمن حقوق الملكية.

2-12 <u>الأصول الثابتة</u>

تُعرَض المبانى والمعدات والأثاث والتجهيزات - المحتفظ بها بغرض استخدامها في إنتاج أو توريد أو تقديم السلع أو الخدمات أو فى الأغراض الإدارية - بقائمة المركز المالى المجمعة بالتكلفة مخصوماً منها أى مجمع للإهلاك وخسائر الاضمحلال المتراكمة.

وبالنسبة للعقارات التى تكون فى مرحلة الإنشاء والمقرر استخدامها فى الإنتاج أو فى أغراضٍ إدارية أو فى أغراضٍ أخرى غير محددة بعد، فتظهر بالتكلفة مخصوماً منها خسارةِ الاضمحلال المُعترَف بها. وتتضمن التكلفة الأتعاب المهنية كما تتضمن أيضاً - فى حالة كون الأصول المعنية مؤهلةً للرسملة - تكاليف الاقتراض التى يتم رسملتها وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة التى تم الإفصاح عنها بالايضاح رقم (9-2). ويتم تبويب تلك المبانى والمعدات بالتصنيف الملائم من الأصول الثابتة عندما تكتمل وتكون جاهزةً للغرض المراد استخدامها

فيه. ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح جاهزة للاستخدام فى الأغراض المحددة لاستخدامها طبقاً لنفس الأسس المتبعة فى إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

ويبدأ إهلاك المبانى والآلات والمعدات بالإضافة إلى الأثاث والتجهيزات عندما تصبح هذه الأصول جاهزة للاستخدام فى الأغراض المحددة لاستخدامها.

لا يتم اهلاك الاراضي

ويتم الاعتراف بالإهلاك كمصروف فى الأرباح أو الخسائر بغرض استنفاذ التكلفة - مخصوماً منها القيمة التخريدية - للأصول الثابتة (بخلاف الأراضى، والأصول فى مرحلة الإنشاء) وذلك على مدى العمر المتوقع للاستفادة بها وباستخدام طريقة القسط الثابت. ويُعاد النظر فى الأعمار الافتراضية والقيم التخريدية وطريقة الإهلاك المُطبقة فى نهاية كل فترة مالية على أن يتم المحاسبة عن تأثير أى تغييرات فى تلك التقديرات على أساس مستقبلى.

يُستبعد أى بند من بنود الأصول الثابتة من الدفاتر بمجرد التخلص منه، أو عندما تتوقع المجموعة ألا تتولد منافع إقتصادية من الإستخدام المستمر للأصل. وتتحدد قيمة الربح أو الخسارة الناتجة عن التخلص من / أو تخريد أصل ثابت بالفرق بين صافي القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية للأصل ويُعترف بها فى الأرباح أو الخسائر.

وفيما يلي بيان بالأعمار الافتراضية المقدرة التى إستخدمت فى احتساب إهلاك الأصول الثابتة:

الأصـــل	بالسنوات
المبانى	20-10
آلات ومعدات	20
أثاث وتركيبات	16
وسائل النقل والانتقال	7- 5
معدات تكنولوجيا وتركيبات	20
الحاسبات الآلية وبرامج	5- 3

وفيما يلي بيان بالأعمار الافتراضية المقدرة بالشركات التابعة و التى إستخدمت فى احتساب إهلاك الأصول الثابتة:

شركة أندلس للخرسانة الجاهزة

الأصـــل	بالسنوات
المبانى	50
آلات ومعدات	20
أثاث وتركيبات	16
وسائل النقل والانتقال	10
معدات تكنولوجيا وتركيبات	5
الحاسبات الآلية وبرامج	3

شركة ايفولف للاستثمارات

الأصـــل	بالسنوات
أثاث وتركيبات	3
وسائل النقل والانتقال	5
الحاسبات الآلية وبرامج	3

13-2 الاصول غير الملموسة

الاصول غير الملموسة التي لها اعمار انتاجية محددة التي يتم اقتناؤها بصورة منفردة يتم قياسها بالتكلفة مخصوما منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر اضمحلال القيمة ويحمل المبلغ القابل للاستهلاك بطريقة منتظمة على مدار العمر الانتاجي المتوقع لها الاعمار الانتاجية وطريقة الاستهلاك يتم مراجعتها فى تاريخ كل ميزانية ويتم المحاسبة عن اي تغيير فى التقديرات المحاسبية بأثر لاحق. الاصول غير الملموسة التي ليس لها اعمار انتاجية محددة والتي يتم اقتنائها بصورة منفردة يتم قياسها بالتكلفة مخصوما منها مجمع خسائر الاضمحلال فى القيمة.

يتوقف الاعتراف بالاصل غير الملموس عندما يتم التصرف فيه او عدم توقع تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه او من التصرف فيه مستقبلاً. تتحدد الارباح او الخسائر الناتجة من توقف استغلال الاصل غير الملموس او التصرف فيه على اساس الفرق بين صافي عائد التصرف والقيمة الدفترية للاصل وتدرج تلك الارباح او اخسائر فى قائمة الأرباح أو الخسائر.

14-2 اضمحلال الأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم الشركة فى نهاية كل فترة مالية بمراجعة صافي القيم الدفترية لأصولها الملموسة لتحديد مدى وجود أى مؤشر على تعرض تلك الأصول لخسارة اضمحلال. فإذا ما وُجد مثل ذلك المؤشر عندئذٍ تُقدر القيمة الاستردادية للأصل وذلك لتحديد مدى خسارة الاضمحلال فى قيمة ذلك الأصل - إن وجدت.

فإذا ما تعذر تقدير القيمة الإستردادية لأحد الأصول الفردية عندئذٍ تقوم الشركة بتقدير القيمة الإستردادية للوحدة المولدة للنقد التى ينتمي إليها الأصل. وإذا ما كان من الممكن التوصل إلى أساس ثابتٍ ومعقولٍ للتوزيع عندئذٍ تُوزع أيضاً الأصول العامة للمنشأة على الوحدات الفردية المولدة للنقد أو تُوزع - على خلاف ذلك - على مستوى أصغر مجموعة وحدات مولدة للنقد يمكن تحديد أساس ثابت ومعقول لتوزيع تلك الأصول عليها.

الاصول غير الملموسة التي ليس لها اعمار انتاجية محددة والاصول غير الملموسة غير المعدة للاستخدام بعد تقوم الشركة باختبار تلك الاصول للتحقق من مدى وجود مؤشرات على اضمحلال قيمتها

القيمة الاسترداديه للاصل هي قيمتة العادلة مخصوما منها تكاليف البيع او قيمتة الاستخدامية ايهما أكبر ولتقدير القيمة المتوقعة من الاستخدام تُخصم مبالغ التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من ذلك الاستخدام للوصول الى قيمتها الحالية وذلك باستخدام معدلٍ للخصم - قبل الضريبة - يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المتعلقة تحديداً بذلك الأصل والتى لم تُعدل بها تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

فإذا ما كانت القيمة الاستردادية المقدرة لأصلٍ (أو لوحدةٍ مولدةٍ للنقد) تقل عن القيمة الدفترية عندئذٍ تُخفض القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتصل إلى القيمة الاستردادية، ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال فوراً فى الارباح أو الخسائر.

عندما ترتد خسارة الاضمحلال فى فترةٍ لاحقة عندئذٍ يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) حتى تصل إلى التقدير المُعدل للقيمة الاستردادية، ولكن بشرط ألا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) - بعد الزيادة - القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) التى كانت ستتحدد لو لم تكن خسارة الاضمحلال قد أُعترف بها فى قيمة الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) فى سنواتٍ سابقة. ويتم الاعتراف فوراً فى الأرباح أو الخسائر بأى ردٍ فى خسارة الاضمحلال.

15-2 المخزون

يُعرض المخزون بالتكلفة أو بصافى القيمة القابلة للاسترداد - أيهما اقل.

تحَمل التكاليف على المخزون – بما فى ذلك نصيبٍ مناسب من المصروفات الانتاجية العامة الثابتة والمتغيرة بالإضافة إلى أية تكاليفٍ أخرى تكون المنشأة قد تحَملتها للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة – وذلك باستخدام الطريقة الأفضل ملائمةً لكل فئةٍ من فئات المخزون، علماً بأن طريقة التسعير المستخدمة فى تحديد تكلفة معظم فئات المخزون تقوم على أساس المتوسط المرجح.

تُمثل صافي القيمة القابلة للاسترداد سعر البيع المقدر للمخزون مخصوماً منه كافة التكاليف المقدرة لاستكمال انتاجه وكذا التكاليف اللازمة لاتمام عملية البيع.

قد تنخفض صافي القيمة القابلة للاسترداد لبندٍ من بنود المخزون عن تكلفته لأسبابٍ عديدة منها تعرُض البند للتلف أو التقادم أو نتيجةً لبطء حركة بعض الأصناف أو إنخفاض فى أسعار البيع أو إرتفاع فى التكاليف المقدرة لاستكمال إنتاجه والتكاليف اللازمة لإتمام عملية البيع، وفى مثل هذه الأحوال يتم تخفيض تكلفة ذلك البند لتصل إلى صافي قيمته الاستردادية مع الاعتراف بالتخفيض فوراً فى الأرباح أو الخسائر.

16-2 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يقع على الشركة التزام حالى (قانونى أو حكمى) نتيجة لحدثٍ سابق ويكون ذلك من شأنه أن يؤدى على الأرجح إلى مطالبة الشركة بتسوية ذلك الالتزام على أن تكون قيمة الالتزام قابلةً للتقدير بدرجةٍ يُعتدُ بها.

وتمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل التقديرات للمقابل الذي يلزم لتسوية الالتزام الحالى فى نهاية الفترة المالية وتؤخذ فى الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بالالتزام. وعندما يتم قياس أى مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالى فإن قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية (عندما يكون للقيمة الزمنية للنقود تأثيراً جوهرياً).

وعندما تتوقع الشركة أنها ستسترد بعضاً من /أو كافة المنافع الاقتصادية اللازمة لتسوية مخصص ما من طرف ثالث عندئذ فإنها تعترف باصل يمثل المبلغ المستحق استرداده وذلك إذا ما كان الحصول على ذلك المبلغ شبه مؤكد وبشرط أن تتمكن من قياس ذلك المبلغ المستحق بطريقة يُعتدّ بها.

17-2 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح إحدى شركات المجموعة طرفاً ملزماً بالشروط التعاقدية المرتبطة بالأداة.

ويتم القياس الأولى للأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة. وبالنسبة لتكاليف المعاملة التي ترتبط مباشرة باقتناء أو إصدار أصول والتزامات مالية (بخلاف الأصول والالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) فيتم اضافتها إلى (أو خصمها من) القيمة العادلة للأصول أو الألتزامات المالية - حسب الاحوال - عند الاعتراف الأولي، بينما يتم الإعتراف فوراً في الأرباح أو الخسائر بتكاليف المعاملة التي ترتبط مباشرة باقتناء أصول أو التزامات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

18-2 الأصول المالية

تتبع الشركة طريقة تاريخ المعاملة فى الاعتراف فى دفاترها بكافة المشتريات المعتادة من الأصول المالية أو فى استبعاد كافة المبيعات المعتادة من تلك الأصول من دفاترها – علماً بأن المشتريات أو المبيعات المعتادة هى معاملات لشراء أو بيع أصول مالية تقتضي تسليم الأصل المالي فى إطار زمني مُحدد بموجب لوائح أو أعراف مستقر عليها فى السوق المعنى.

ويتم القياس اللاحق لكافة الأصول المالية المعترف بها – فى مجملها - إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة، ويعتمد ذلك على تصنيف الأصول المالية.

1-18-2 تصنيف الأصول المالية

أدوات الدين - التي تفى بالشروط التالية - يتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة مخصوماً منها خسائر الأضمحلال:

- عندما يكون الأصل محتفظاً به ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الأحتفاظ بأصول من أجل تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- أن تؤدى الشروط التعاقدية للأصول المالية إلى تدفقات نقدية - في مواعيد محددة - تمثل فقط مدفوعات أصل الدين، والفائدة على أصل الدين المتبقى.

يتم القياس اللاحق لكافة الأصول المالية الأخرى بالقيمة العادلة.

2-18-2 طريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المستهلكة لأداة دين ولتوزيع إيراد الفوائد على مدار الفترة المعنية. ويعتبر معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقعة (بما فى ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال وتكاليف المعاملة وأية علاوات أخرى أو خصومات) على مدار العمر المتوقع لأداة الدين - أو على مدى فترة زمنية أقصر إذا ما كان ذلك مناسباً – بحيث تصل على وجه التحديد إلى صافي القيمة الدفترية للأصل عند الاعتراف الأولى به.

يُعترَف فى الأرباح أو الخسائر بإيراد الفوائد من أدوات الدين التى تُقاس لاحقاً بالتكلفة المستهلكة وذلك على أساس الفائدة الفعالة.

3-18-2 إضمحلال الأصول المالية

يتم تقدير إضمحلال الأصول المالية التى تقاس بالتكلفة المستهلكة فى نهاية كل فترة مالية.

تعتبر الأصول المالية قد أضمحلت عندما يكون هناك دليل موضوعى على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ فى تاريخ لاحق للاعتراف الأولى بالأصل المالى.

وقد يتضمن الدليل الموضوعى للأضمحلال ما يلي:

- وجود صعوبات مالية كبيرة تواجه المُصدر أو الطرف المقابل، أو
- حدوث مخالفة للعقد مثل التعثر أو التأخر فى مدفوعات الفائدة أو أصل المبلغ، أو

- أصبح من المرجح دخول المقترض فى مرحلة إفلاس أو إعادة هيكلة لوضعه المالى، أو
- اختفاء سوق نشط لذلك الأصل المالى بسبب صعوبات مالية.

تمثل خسارة الأضمحلال المعترف بها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة - بما فى ذلك مبالغ الرهونات والضمانات - مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلى للأصل المالى.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الأضمحلال فيما عدا العملاء التجاريين، حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية لها من خلال استخدام حساب مستقل للاضمحلال فى قيمتها. وعندما يُعدّ رصيد أحد العملاء التجاريين غير قابل للتحصيل عندئذ يتم إعدامه خصماً على حساب الاضمحلال والذي يضاف إليه المتحصلات اللاحقة من المبالغ التى سبق إعدامها. ويتم الاعتراف فى الأرباح أو الخسائر بالتغيرات فى القيمة الدفترية لحساب الاضمحلال.

إذا انخفضت قيمة خسائر الاضمحلال خلال فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال التى سبق الاعتراف بها على الأرباح أو الخسائر ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار فى تاريخ رد الاضمحلال عن التكلفة المستهلكة التى كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الاضمحلال تلك قد سبق الاعتراف بها.

4-18-2 إستبعاد الأصول المالية

تستبعد الشركة الأصل المالى من دفاترها - فقط - عندما تنتهي حقوقها التعاقدية فى التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تُحوّل المجموعة الأصل المالى وكافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيته إلى حدٍ كبير إلى منشأة أخرى.

فإذا تبين أن الشركة لم تقم بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل بدرجة كبيرة ولا احتفظت بها واستمرت فى السيطرة على الأصل المُحول، عندئذ تعترف المجموعة بالحق الذي تحتفظ به فى الأصل، وبالتزام مقابل يمثل المبالغ التى قد تُضطرّ لدفعها. وإذا ما تبين أن الشركة تحتفظ إلى حدٍ كبير بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالى المُحول عندئذ تستمر الشركة فى الاعتراف بالأصل المالى على أن تعترف أيضاً بالمقابل الذي تسلمته كمبلغ مُقترض بضمان ذلك الأصل.

عندما يُستبعد من الدفاتر أصل مالى مُثبت بالتكلفة المستهلكة، فعندئذ يتم الاعتراف فى الأرباح أو الخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل، وحاصل جمع المقابل المستلم والمقابل الذي لا يزال مستحقاً.

19-2 <u>الألتزامات المالية وحقوق الملكية</u>

1-19-2 التصنيف كدين أو كحقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التى تصدرها الشركة إما كالتزاماتٍ مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاقات التعاقدية وتعريفات الألتزام المالى وأداة حقوق الملكية.

2-19-2 أدوات حقوق الملكية

تُعرّفُ أداة حقوق الملكية بأنها أيّ عقدٍ يثبت الحق في أصول منشأةٍ بعد خصم كافة التزاماتها.
وتُعدّ الأداة من أدوات حقوق الملكية - فقط - إذا ما استوفت الشرطين المذكورين فى (1)، (2) أدناه مجتمعين:

(1) ألا تُرتب الأداة التزاماً تعاقدياً على المنشأة بـ:
- أن تُسلم نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأةٍ أخرى - أو
- أن تقوم بمبادلة أصولٍ أو التزاماتٍ ماليةٍ مع منشأةٍ أخرى وفقاً لشروطٍ من المحتمل ألا تكون فى صالح المنشأة المُصدرة للأداة.

(2) وإذا ما كانت الأداة سيتم تسويتها (أو قد يتم تسويتها) فى صورة أدوات حقوق ملكية لذات مُصدر الأداة – فيلزم تحقق أي مما يلي:

- إذا كانت أداة غير مشتقة فلا ينبغى أن تُرتبْ على مُصدرها التزاماً تعاقدياً يُسلمْ بموجبه عددٍ متغير من أدوات حقوق ملكيته أو
- إذا كانت مشتقة فينبغى أن تتم تسويتها فقط عن طريق قيام مُصدر الأداة بمبادلة مبلغ ثابت من النقدية أو من أصل مالي آخر مقابل عددٍ ثابت من أدوات حقوق ملكيته.

وتعترف الشركة بأدوات حقوق الملكية التى تُصدرها وذلك على أساس المقابل المُستلم مخصوماً منه تكاليف الإصدار المباشرة. وإذا ما قامت منشأة باعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، عندئذ يُعترفْ بتلك الأدوات المُعادْ شراؤها - ويتم خصمها - مباشرة فى حقوق الملكية. ولا يُعترف ضمن الأرباح أو الخسائر بما قد ينشأ من ربح أو خسارة عن شراء أو بيع أو إصدار أو إعدام أدوات حقوق ملكية ذات المنشأة.

2-19-3 الالتزامات المالية

يتم القياس اللاحق لكافة الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة

يتم تصنيف الالتزامات المالية أنها التزامات متداولة عندما تفي بأي من المعايير التالية:

- من المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل المعتادة.
- الاحتفاظ بها يكون في المقام الاول بغرض المتاجرة.
- من المقرر ان تتم تسويتها خلال الاثنى عشر شهرا التالية للفترة المالية.
- ألا يكون لدى الشركة حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهرا على الأقل تالية لنهاية الفترة المالية.

ويتم تصنيف كافة الالتزامات المالية الأخرى كالتزامات غير متداولة.

2-19-4 استبعاد الالتزامات المالية

تستبعدْ الشركة الألتزامات المالية من دفاترها - فقط - عندما يتم الوفاء بها، أو إلغائها، أو عندما تنقضى تلك الالتزامات. ويُعترفْ ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالى المُستبعد، ومجموع المقابل المدفوع والمستحق الدفع - بما فى ذلك أية أصولٍ غير نقدية تكون قد حُولت أو التزامات تم تكبدها.

2-20 المنح

المنح الحكومية هى مساعدات حكومية فى صورة تحويل موارد اقتصادية لمنشأة معينة فى مقابل التزام تلك المنشأة بتنفيذ شروط معينة تتعلق بالأنشطة التى تمارسها سواء كان ذلك الالتزام يرتبط بفترة مستقبلية أو يكون قد تم الالتزام به فى فترة سابقة ، ويستثنى من ذلك المساعدات الحكومية التى لا يمكن تحديد قيمة لها ، وكذلك المعاملات مع الحكومة التى لا يمكن تمييزها عن المعاملات التجارية العادية للمنشأة ،و قد تكون المنح الحكومية مرتبطة بأصول وقد تكون مرتبطة بالدخل.

المنح المرتبطة بأصول تشمل المنح الحكومية التى يكون شرطها الأساسى قيام المنشأة بشراء أو إنشاء أو اقتناء أصول طويلة الأجل بهذه المنحة ، وقد تتضمن الشروط الإضافية الملحقة بالمنحة تحديد موقع هذه الأصول أو الفترة الزمنية التى تحصل خلالها على الأصل أو التى تحتفظ خلالها بذلك الأصل.

لا تثبت المنح الحكومية بما فى ذلك المنح غير النقدية بقيمتها العادلة ، إلا إذا تم التأكد المناسب من (أ) مقدرة المنشأة على الوفاء بالشروط المصاحبة للمنح و(ب) أن المنشأة سوف تتسلم المنح فعلاً.

المنح الحكومية المرتبطة بأصول تعرض فى الميزانية حيث تعتبر المنحة إيراداً مؤجلاً و إثباتها فى قوائم الدخل وفقاً لأساس منهجى منتظم على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل.

3- الأحكام المحاسبية الجوهرية والمصادر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد

يتطلب الأمر من الإدارة فى تطبيقها للسياسات المحاسبية للشركة (والتى تم الافصاح عنها بالإيضاح رقم 2) أن تستخدم أحكاماً وتقديرات وافتراضات للتوصل إلى القيم الدفترية لأصول والتزامات عندما لا تكون تلك القيم واضحة من مصادر أخرى. وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى تُعدّ ذات علاقة - وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة مستمرة، ويتم الاعتراف بأثر التعديلات على التقديرات المحاسبية فى الفترة التى يتم فيها تعديل تلك التقديرات لو كان أثر التعديل يقتصر فقط على تلك الفترة، أما إذا كان التعديل يؤثر على كل من الفترة الجارية والفترات المستقبلية فعندئذ يُعترف بأثر تلك التعديلات فى الفترة التى يجرى بها التعديل والفترات المستقبلية.

3- 1 الأحكام الهامة المستخدمة فى تطبيق السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم الأحكام التى قامت بها الإدارة فى إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتى كان لها أبلغ الأثر على المبالغ المُعترف بها فى القوائم المالية، وهي لا تشمل الأحكام المتعلقة بتقديرات والتى تم الافصاح عنها بشكل منفصل بالايضاح رقم (2-3) أدناه.

3-1-1 ضرائب الدخل المؤجلة

يعتمد قياس أصول والتزامات ضرائب الدخل المؤجلة على حكم الادارة. ويتم الاعتراف بالاصول الضريبة المؤجلة فقط إذا ما كان من المرجح أن تتمكن الشركة من استخدامها. وللحكم على مدى امكانية استخدام الأصول الضريبية من عدمه فإن ذلك يتوقف على مدى امكانية تحقق أرباح ضريبية مستقبلية تسمح بالمقاصة مع الفرق المؤقت القابل للخصم. ولتقدير احتمالات استخدام تلك الفروق المؤقتة فى المستقبل فإن الأمر يستلزم إجراء تقديرات لعوامل عدة بما فى ذلك حجم الأرباح الضريبية المستقبلية. وعندما تختلف القيم الفعلية عن التقديرات فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تغيير في تقييم مدى قابلية الأصول الضريبية المؤجلة للاسترداد – ومن ثَم فإن المحاسبة عن مثل ذلك التغيير – إن وُجد – سوف يتم على أساس مستقبلى فى الفترات المالية التى تتأثر بالتغيير.

3-2 المصادر الرئيسية لعدم التأكد فى التقديرات

فيما يلي عرض بأهم الافتراضات المتعلقة بالمستقبل وأهم المصادر الرئيسية الاخرى لأوجه عدم التأكد فى التقديرات فى نهاية الفترة المالية وهي التى تتســـم بمخاطر كبيرة فى أن تؤدى إلى تسوياتٍ ذات أهميةٍ نسبية على قيم الأصول والإلتزامات خلال السنة المالية التالية.

3-2-1 الأعمار المُقدَّرة للاستفادة من الأصول الثابتة

بلغت القيمة الدفترية لبنود الأصول الثابتة للشركة فى نهاية الفترة المالية الجارية مبلغ 667 003 202 2 جنيه مصرى (31 ديسمبر 2019: مبلغ 199 100 408 2 جنيه مصري)، (إيضاح 11). وتعتمد الادارة فى تحديدها للعمر المقدر للاستفادة من أصلٍ ثابت على الاستخدام المتوقع للأصل، والتآكل المادى المتوقع من استعمال وتقادم الأصل، ومدى التطورات التكنولوجية والخبرة السابقة فيما يتعلق بأصولٍ مقارنة. وقد يؤثر أى تغيير فى العمر المقدر للاستفادة من أى أصلٍ ثابت على قيمة الاهلاك الذي ينبغى الاعتراف به فى الأرباح أو الخسائر على مدى فتراتٍ مستقبلية.

3-2-2 الأعمار المُقدَّرة للاستفادة من الأصول غير الملموسة

بلغت صافي القيمة الدفترية لبنود الأصول غير الملموسة للشركة فى نهاية الفترة المالية الجارية مبلغ 586 049 254 جنيه مصري (31 ديسمبر 2019: مبلغ 369 799 294 جنيه مصري)، (إيضاح 13). وتعتمد الادارة فى تحديدها للعمر المقدر للاستفادة من أصلٍ غير ملموس على الاستخدام المتوقع للأصل، والتآكل المادي المتوقع من استعمال وتقادم الأصل، ومدى التطورات التكنولوجية والخبرة السابقة فيما يتعلق بأصولٍ مقارنة. وقد يؤثر أي تغيير فى العمر المقدر للاستفادة من أي أصلٍ ثابت على قيمة الاستهلاك الذي ينبغي الاعتراف به فى الأرباح أو الخسائر على مدى فتراتٍ مستقبلية.

3-2-3 المخصصات

بلغت قيمة المخصصات فى نهاية الفترة المالية الجارية مبلغ جنيه 287 500 18 مصري (31 ديسمبر 2019: مبلغ 497 773 12 جنيه مصري). وتعتمد هذه القيمة على تقديراتٍ تتعلق بتكاليفٍ مستقبلية لاستكمال أعمال البنية الأساسية، وبدعاوى قضائية، وبرسوم حكومية، وبمزايا عاملين، وبأعباءٍ أخرى - بما فيها الضرائب – فيما يتّصلُ بأنشطة المجموعة (يُرجع للايضاح رقم 26). ونظراً لأن المخصصات لا يمكن قياسها على وجه التحديد فقد يتغير مبلغ المخصص بناءً على تطوراتٍ مستقبلية. وتتم المحاسبة عن التغيرات فى مبلغ المخصصات التى تُعزى إلى التغير فى تقديرات الإدارة – وذلك على أساس مستقبلى - ويعترف بها فى الفترة التى ينشأ خلالها التغير فى التقديرات.

4- ايرادات المبيعات

جنيه مصرى	2020	2019
مبيعات محلية	2 159 139 351	2 604 758 736
مبيعات تصدير	199 251 333	342 865 036
خدمات	122 791 793	153 903 717
الإجمالى	**2 481 182 477**	**3 101 527 489**

5- تكلفة المبيعات

جنيه مصرى	2020	2019
مواد خام	1 951 992 478	2 351 514 978
اهلاكات صناعية	207 050 680	206 253 826
استهلاك التراخيص – أصول غير ملموسة	40 749 783	50 676 249
إستهلاك حق الانتفاع	2 038 646	4 312 948
مصروف انتقالات	76 349 399	96 873 618
تكاليف غير مباشرة	177 282 173	189 700 200
الإجمالى	**2 455 463 159**	**2 899 331 819**

6- مصاريف عمومية وادارية

جنيه مصرى	2020	2019
أتعاب مهنية	9 317 305	11 974 442
أجور ومرتبات	27 930 056	42 488 134
مصروفات أمن ونظافة	1 406 144	1 904 690
إيجارات	1 941 272	2 445 633
إنتقالات	1 076 767	2 143 162
مصروفات تسويقية	956 550	1 372 667
اهلاكات ادارية	3 246 845	4 383 333
مصروفات اخري	49 589 714	32 105 054
الإجمالى	**95 464 653**	**98 817 115**

تضمن بند المصروفات الاخرى بالمصروفات العموميه والاداريه مبلغ 640 920 7 جنيه مصرى يتمثل في تكلفه استشارات وتدريب تمت من خلال أعضاء مجلس اداره سابقين بمجلس اداره الشركه العربية للاسمنت ومساهمين حاليين.

تضمن بند مصروفات أخرى مبلغ 15.8 مليون جنيه مصرى تمثل صافى القيمة الحالية لتكلفة تسوية فروق استهلاك غاز مع شركة سيتى جاز يرجع لايضاح (25)

7- مصاريف وفوائد تمويلية

جنيه مصرى	2020	2019
مصروف فوائد القروض	46 797 877	73 838 954
مصروف فوائد رخصة التشغيل	--	15 286 637
مصروف فوائد عقد الكهرباء	8 225 250	12 282 000
فوائد تأجير تمويلي	235 046	659 250
فوائد تمويلية أخرى	--	6 531 854
مصروف فوائد السحب على المكشوف	25 849 101	28 559 516
الإجمالى	**81 107 274**	**137 158 211**

8- المقابل الذى يتقاضاه موظفى الإدارة الرئيسين *

جنيه مصرى	2020	2019
بدلات أعضاء مجلس الإدارة	9 902 880	16 502 613
رواتب أعضاء مجلس الإدارة	8 096 565	15 186 228
الإجمالى	**17 999 445**	**31 688 841**

* مدرجة ضمن الاجور و المرتبات بالمصروفات الادارية والعمومية

9- ضرائب الدخل

1-9 ضريبة الدخل المدرجة فى قائمة الأرباح أوالخسائر

جنيه مصرى	2020	2019
الضريبة الجارية		
مصروف الضريبة الجارية عن العام الحالي	438 220	13 903 338
الضريبة المؤجلة		
صافى الضريبة المؤجلة عن العام الحالي	(15 061 857)	(5 971 823)
إجمالى ضريبة الدخل المعترف بها فى العام الحالى	**(14 623 637)**	**7 931 515**

ويوضح الجدول التالى التسوية بين ضريبة الدخل المعترف بها عن العام، ومبلغ الضريبة المحسوبة بتطبيق أسعار الضريبة السارية على الربح المحاسبى:

جنيه مصري	2020	2019
(الخسائر) / الربح من الأنشطة المستمرة – قبل الضريبة	(137 411 686)	40 195 028
ضريبة الدخل محسوبة بنسبة 22.5٪	--	9 043 881
يضاف		
أثر رد الإهلاكات والإستهلاكات المحاسبية	248 911 591	257 301 916
أثر المصروفات التي ليست مخصومة في تحديد الربح الخاضع للضريبة	14 859 099	16 777 137
أثر المكون من المخصصات التي ليست مخصومة في تحديد الربح الخاضع للضريبة	7 928 240	3 602 097
أثر التغير فى السياسات المحاسبية	--	361 078
أثر خسائر فروق العملة الغير محققة التي ليست مخصومة في تحديد الربح الخاضع للضريبة	65 838 411	25 195 419
يخصم		
أثر الإهلاكات الضريبية المعترف بها عند تحديد الوعاء الضريبي	(170 312 448)	(204 614 892)
الارباح الرأسمالية	(277 466)	(15 398)
أثر صافي فروق العملات الاجنبية القابلة للخصم في تحديد الربح الخاضع للضريبة	(42 402 129)	(63 866 042)
أثر المستخدم من المخصصات المعترف بها عند تحديد الوعاء الضريبي	(2 201 450)	--
خسائر ضريبية مرحلة من سنوات سابقة	--	(13 143 728)
اخرى	--	--
الوعاء الخاضع للضريبة	(15 067 838)	61 792 615
مصروف ضريبة الدخل المعترف به فى الأرباح أو الخسائر	**438 220**	**13 903 338**

بلغ متوسط سعر الضريبة الفعال خلال عام 2020 0٪ مقابل 35 % خلال عام 2019.

2-9 التزامات ضريبية جارية

جنيه مصري	2020	2019
الضريبة الجارية (إيضاح 9-1)	438 220	13 903 338
التزامات ضريبية جارية	**438 220**	**13 903 338**

3-9 الضريبة المؤجلة

نشأت الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة من التالى:

2020 جنيه مصرى	الرصيد فى أول المدة	المعترف بها فى الدخل	الرصيد فى أخر المدة
(الالتزامات)			
الفروق المؤقتة			
أصول ثابتة	338 826 864	(15 061 857)	323 765 007
صافى الألتزامات الضريبية المؤجلة	**338 826 864**	**(15 061 857)**	**323 765 007**

2019 جنيه مصرى	الرصيد فى أول المدة	المعترف بها فى الدخل	الرصيد فى أخر المدة
(الالتزامات)			
الفروق المؤقتة			
أصول ثابتة	344 798 687	(5 971 823)	338 826 864
صافى الألتزامات الضريبية المؤجلة	**344 798 687**	**(5 971 823)**	**338 826 864**

10- (خسائر) ربحية السهم

يتم حساب النصيب الأساسى للسهم من العوائد وذلك بقسمة العوائد من الأنشطة المستمرة والمنسوبة لحاملى الأسهم العادية / على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام. ولحساب النصيب المُخفض للسهم من العوائد يُعدل المتوسط المرجح لعدد الأسهم المُصدرة العادية على افتراض أن كافة "الأسهم العادية المحتملة المؤدية إلى التخفيض" قد خولت لأسهم عادية. ونظراً لأن الشركة لا يوجد لديها أى أدوات محتملة تؤدى لتخفيض العوائد فإن النصيب الأساسى والمُخفض للسهم من العوائد متساويان.

فيما يلي بيان بالعوائد من الأنشطة المستمرة وكذا المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمين فى حساب كل من النصيب الأساسى والمُخفض للسهم من العوائد:

	2020	2019
ربحية السهم (النصيب الأساسى والمُخَفض للسهم)		
(خسائر) / أرباح العام لمساهمي الشركة القابضة (جنيه مصري)	(122 788 178)	28 927 908
نصيب العاملين (إيضاح 18) (جنيه مصري)	(7 108 042)	(7 066 422)
صافى (خسائر) / أرباح مساهمين الشركة القابضة (جنيه مصري)	**(129 896 220)**	**21 861 486**
عدد الأسهم (لربحية السهم الاساسى والمخفض)		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية لغرض تحديد ربحية السهم	378 739 700	378 739 700
(خسائر) / ربح السهم من العمليات المستمرة (جنيه مصري)	**(0.34)**	**0.06**

11- الأصول الثابتة

جنيه مصرى	أراضى ملكية حرة	مبانى	آلات ومعدات	وسائل النقل	أثاث وتجهيزات	معدات تكنولوجيا وتركيبات	حاسبات الية وبرامج	إجمالى
التكلفة								
الرصيد في 1 يناير 2019	**50 243 436**	**571 875 868**	**2 817 338 880**	**35 949 606**	**13 162 036**	**290 440 472**	**20 722 103**	**3 799 732 401**
اضافات	--	6 406 390	9 864 778	10 439 322	729 531	10 317 880	622 767	**38 380 668**
إستبعادات	--	--	--	(343 363)	--	--	--	**(343 363)**
المحول من مشروعات تحت التنفيذ	--	57 862 688	45 663 739	--	1 700 031	2 106 756	--	**107 333 214**
إستبعادات								
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	**50 243 436**	**636 144 946**	**2 872 867 397**	**46 045 565**	**15 591 598**	**302 865 108**	**21 344 870**	**3 945 102 920**
الرصيد في 1 يناير 2020	**50 243 436**	**636 144 946**	**2 872 867 397**	**46 045 565**	**15 591 598**	**302 865 108**	**21 344 870**	**3 945 102 920**
إضافات	--	216 694	2 304 306	907 058	173 423	314 384	334 262	**4 250 127**
إستبعادات	--	--	--	(669 000)	--	--	--	**(669 000)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	**50 243 436**	**636 361 640**	**2 875 171 703**	**46 283 623**	**15 765 021**	**303 179 492**	**21 679 132**	**3 948 684 047**

جنية مصرى	أراضى ملكية حرة	مبانى	آلات ومعدات	وسائل النقل	أثاث وتجهيزات	معدات تكنولوجيا وتركيبات	حاسبات الية وبرامج	إجمالى
مجمع الأهلاك والأضمحلال								
الرصيد في 1 يناير 2019	--	206 046 240	976 367 335	18 298 585	5 357 109	103 988 851	16 496 510	1 326 554 630
اهلاك الإستبعادات	--	--	--	(189 068)	--	--	--	(189 068)
مصروف الإهلاك	--	29 426 019	154 744 342	5 521 029	1 608 107	16 562 436	2 775 226	210 637 159
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	--	235 472 259	1 131 111 677	23 630 546	6 965 216	120 551 287	19 271 736	1 537 002 721
الرصيد في 1 يناير 2020	--	235 472 259	1 131 111 677	23 630 546	6 965 216	120 551 287	19 271 736	1 537 002 721
اهلاك الإستبعادات	--	--	--	(619 866)	--	--	--	(619 866)
مصروف الإهلاك	--	28 602 067	156 523 336	5 130 338	1 762 152	16 802 106	1 477 526	210 297 525
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	--	264 074 326	1 287 635 013	28 141 018	8 727 368	137 353 393	20 749 262	1 746 680 380
صافى القيمة الدفترية								
في 31 ديسمبر 2020	50 243 436	372 287 314	1 587 536 690	18 142 605	7 037 653	165 826 099	929 870	2 202 003 667
في 31 ديسمبر 2019	50 243 436	400 672 687	1 741 755 720	22 415 019	8 626 382	182 313 821	2 073 134	2 408 100 199

- بتاريخ 24 فبراير 2019 تم شطب رهن تجاري وعقاري من الدرجة الأولى مع مرتبة الامتياز لصالح البنك الأهلي المصري على اصول الشركة العربية للاسمنت وجارى الانتهاء من اجراءات تعديل الرهن ليصبح بأسم البنك التجارى الدولى (وكيل الضمان) كما هو مشار بالتفصيل (بالإيضاح رقم 24).
- قامت الشركة العربية للاسمنت وفقاً لعقود القروض الممنوحة من البنك التجارى الدولى (وكيل الضمان) المصري بالتأمين لصالح البنك بوثيقة تأمين شاملة كافة المخاطر المحتملة على مصنع الشركة وخطوط الإنتاج لصالح البنك بصفته وكيل الضمان باعتبار البنك المستفيد الأول من هذه الوثائق.
- قامت الشركة بالتأمين لصالحها على الصوامع والسيارات.
- تم ادراج مصروف الاهلاك الخاص ببند اثاث و تجهيزات وحاسبات اليه وبرامج ضمن بند المصروفات العمومية والادارية ايضاح (6) وذلك بميلغ 845 246 3 جنيه وتم ادراج مصروف الاهلاك الخاص بباقى الاصول ضمن تكلفة المبيعات ايضاح (5) وذلك بمبلغ 680 050 207 جنيه مصرى.
- بلغت القيمة البيعية لاستبعادات وسائل الانتقال 600 326 جنيه وقد بلغت صافى قيمتها الدفترية مبلغ 134 49 جنيه الامر الذى نتج عنه أرباح رأسمالية بلغت 466 277 جنيه ادرجت بقائمة الأرباح أو الخسائر.

12- مشروعات تحت التنفيذ

جنيه مصري	2020	2019
الرصيد في أول العام	3 777 941	106 904 072
الإضافات	1 236 682	4 031 855
المحول للأصول الثابتة	--	(107 333 214)
المحول الي موردين دفعات مقدمة	2 785 621	175 228
الإجمالى	**7 800 244**	**3 777 941**
تتمثل المشروعات تحت التنفيذ في البنود التالية:		
آلات ومعدات	4 702 394	3 465 713
معدات تكنولوجيا وتركيبات	137 000	137 000
دفعات مقدمة للموردين	2 960 850	175 228
الإجمالى	**7 800 244**	**3 777 941**

13- الأصول غير الملموسة (بالصافى)

جنيه مصري	رخصة التشغيل	عقد توريد الطاقة	الاجمالى
التكلفة فى اول يناير 2019	563 204 713	225 200 000	788 404 713
الاضافات	--	--	--
اجمالى التكلفة فى 31 ديسمبر 2019	**563 204 713**	**225 200 000**	**788 404 713**
مجمع الإستهلاك			
مجمع الإستهلاك في أول العام	(259 311 354)	(183 617 741)	(442 929 095)
إستهلاك العام	(28 156 249)	(22 520 000)	(50 676 249)
مجمع الإستهلاك في 31 ديسمبر 2019	**(287 467 603)**	**(206 137 741)**	**(493 605 344)**
التكلفة			
التكلفة فى اول يناير 2020	**563 204 713**	**225 200 000**	**788 404 713**
الاضافات	--	--	--
اجمالى التكلفة فى 31 ديسمبر 2020	**563 204 713**	**225 200 000**	**788 404 713**
مجمع الإستهلاك			
مجمع الإستهلاك في أول العام	**(287 467 603)**	**(206 137 741)**	**(493 605 344)**
إستهلاك العام	(28 156 249)	(12 593 534)	(40 749 783)
مجمع الإستهلاك في 31 ديسمبر 2020	**(315 623 852)**	**(218 731 275)**	**(534 355 127)**
صافي القيمة الدفترية فى 31 ديسمبر 2020	**247 580 861**	**6 468 725**	**254 049 586**
صافي القيمة الدفترية فى 31 ديسمبر 2019	**275 737 110**	**19 062 259**	**294 799 369**

رخصة التشغيل

بناء على سياسة الدولة للحصول على رخصة لإنشاء مصنع الأسمنت فقد وافقت الهيئة العامة للتنمية الصناعية بتاريخ 21 مايو 2008 على إصدار الرخصة للشركة بقيمة 281.4 مليون جنيه مصري لخط الإنتاج الأول مع إلتزام الشركة بسداد نسبة 15٪ دفعة مقدمة على أن يسدد الباقي على خمسة أقساط سنوية متساوية بعد مضي عام من تاريخ بدء الإنتاج بحد اقصى 18 شهراً وبفائدة الإقراض المعلنة من البنك المركزي.

وتنطبق نفس القيمة على الخط الثاني وتسدد نسبة 25٪ دفعة مقدمة والباقي على 3 سنوات بفائدة الإقراض المعلنة من البنك المركزي مع الإلتزام بباقي البنود المتعلقة بخط الإنتاج الأول.

وبتاريخ 22 يناير 2015 وافقت الهيئة العامة للتنمية الصناعية على إستمرار الشركة في سداد مبلغ 8 مليون جنية كقسط شهري لحين الإنتهاء من الخلاف القانوني المنظور حاليا أمام القضاء.

عقد توريد الطاقة

يتمثل في قيمة عقد توريد الطاقة المبرم مع وزارة الكهرباء بتاريخ 11 مارس 2010، حيث تقوم وزارة الكهرباء والطاقة بتحديد إحتياجات المشروعات الصناعية كثيفة الإستخدام للطاقة وتقوم بتدبير هذه الإحتياجات سواء عن طريق إنشاء محطات جديدة أو من محطات قائمة وتقوم الشركة بسداد التكلفة الإستثمارية التي تحددها الوزارة مقابل تدبير هذه الإحتياجات والتي تم الإتفاق على قيمتها بمبلغ 217.2 مليون جنيه مصري وتم الإتفاق على سدادها كالتالي:

- 15٪ دفعة مقدمة تعادل 32.58 مليون جنيه مصري.
- 120 قسط شهري يستحق في الأول من كل شهر إعتباراً من أبريل 2010 بواقع 1.220 مليون جنيه مصري للقسط الواحد.
- 120 قسط شهري يستحق في الأول من كل شهر إعتباراً من فبراير 2011 بواقع 1.342 مليون جنيه مصري للقسط الواحد.
- بالإضافة إلى مبلغ 8 مليون جنيه مصري مقابل تخصيص عدد 2 خلية من النوع التقليدي ويتم سدادها على أربعة أقساط ربع سنوية استحقاق آخرها في 1 فبراير 2011.

14- الاصول الاخرى

جنيه مصري	2020	2019
التكلفة	143 404	143 404
مجمع الأستهلاك		
الرصيد فى أول المدة	(131 453)	(95 603)
استهلاك العام	(11 951)	(35 850)
مجمع الأستهلاك فى اخر العام	**(143 404)**	**(131 453)**
الصافى	**--**	**11 951**

* تتمثل قيمة الأصول الاخري فى تكاليف ترخيص برامج الحاسب الآلي

15- إستثمارات في مشروع مشترك

الشركة	بلد التسجيل	نسبة المساهمة	2020	2019
شركة أندلس ريلاينس للتعدين	مصر	٪50	2 454 486	2 308 791
الإجمالى			**2 454 486**	**2 308 791**

وفيما يلي البيانات المالية التى ظهرت بالقوائم المالية لشركة أندلس ريلاينس للتعدين:

	2020	2019
الأصول المتداولة	7 591 470	12 070 682
الأصول غير المتداولة	6 734	8 318
الإلتزامات المتداولة	2 687 717	7 459 548
الإلتزامات الغير المتداولة	1 516	1 871
صافى الأصول	4 908 971	4 617 581
إيرادات العام	36 859 515	50 378 007
ربح العام	291 390	89 155
إجمالى الدخل الشامل عن العام	291 390	89 155
حصة المجموعة فى الدخل الشامل عن العام	145 695	44 578

- تسويات للبيانات المالية الواردة عالية للوصول الى القيمة الدفترية للإستثمار في المشروعات المشتركة مقومة بطريقة حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعة كما يلي:

	2020	2019
صافى أصول المشروع المشترك على مستوى المجموعة	4 908 971	4 617 581
نسبة ملكية المجموعة في المشروع المشترك	%50	%50
القيمة العادلة لملكية المجموعة فى المشروع المشترك	**2 454 486**	**2 308 791**

16- المخزون

جنيه مصري	2020	2019
مواد خام	102 376 435	47 495 140
مواد تعبئة وتغليف	12 224 129	10 982 921
قطع غيار	8 976 605	11 178 035
إنتاج تحت التشغيل	3 121 477	1 967 307
إنتاج تام	49 771 845	91 208 016
الإجمالى	**176 470 491**	**162 831 419**

17- مدينون تجاريون

جنيه مصري	2020	2019
مدينون تجاريون	18 451 509	29 532 651
يخصم: الأضمحلال فى المدينون التجاريون	(2 512 720)	(2 003 620)
الإجمالى	**15 938 789**	**27 529 031**

حركة الديون المشكوك فى تحصيلها

جنيه مصري	2020	2019
الرصيد في بداية العام	2 003 620	1 377 480
خسائر اضمحلال معترف بها لعملاء	509 100	626 140
الرصيد في أخر العام	**2 512 720**	**2 003 620**

وفيما يلي بيان بأعمار الديون

جنيه مصري	2020	2019
اقل من 30 يوما	6 337 581	20 223 767
من 30 الي 60 يوما	4 324 936	5 960 163
من 60 الي 90 يوما	1 870 799	536 743
اكثر من 90 يوما	5 918 193	2 811 979
الإجمالى	**18 451 509**	**29 532 652**

18- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

جنيه مصري	2020	2019
موردين دفعات مقدمة	22 969 996	23 658 295
ضرائب خصم من المنبع	16 980 899	22 199 927
تأمينات لدي الغير	78 811 267	61 498 053
ضريبة قيمة مضافة	6 994 687	--
توزيعات أرباح للعاملين مدفوعة مقدماً	7 108 042	7 066 422
غطاءات خطابات ضمان	495 845	338 851
السلف النقدية	4 147 678	2 581 390
أرصدة مدينة أخري	1 071 757	180 046
يخصم: الإضمحلال فى الأرصدة المدينة الأخرى	(2 196 090)	(1 948 248)
الاجمالي	**136 384 081**	**115 574 736**

19- أرصدة النقدية والبنوك

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة فإن النقدية وما فى حكمها تتضمن النقدية بالصندوق وودائع لأجل وارصدة لدى البنوك إن البنود التى تعتبر فى حكم النقدية هى بنود قصيرة الأجل واستثمارات عالية السيولة تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الأقتناء وبشرط أن تكون قابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة وتتعرض لخطر محدود نتيجة التغير فى القيمة.

النقدية وما في حكمه في نهاية العام الظاهرة في قائمة التدفقات النقدية المجمعة يمكن توفيقها مع البنود المماثلة في قائمة المركز المالي المجمعة كما يلي:

جنيه مصري	2020	2019
النقدية بالخزينة	1 171 061	1 397 352
الحسابات الجارية بالبنوك – عملة محلية	25 896 333	54 901 822
الحسابات الجارية بالبنوك – عملة اجنبية	10 504 487	8 265 465
ودائع بنكية	29 461 046	36 766 615
الاجمالي	**67 032 927**	**101 331 254**

20- رأس المال

	2020	2019
القيمة الاسمية للسهم (جنيه مصري)	2	2
عدد الاسهم العادية المصدرة والمسددة بالكامل (جنيه مصري)	378 739 700	378 739 700
راس المال المصدر	**757 479 400**	**757 479 400**

21- الأحتياطى القانونى

طبقاً لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 والنظام الأساسي للشركة يتم تجنيب نسبة من صافي أرباح العام لحساب الإحتياطي القانوني. ويجوز بناء على إقتراح مجلس الإدارة وقف تجنيب جزء من الأرباح لحساب الإحتياطي القانوني إذا ما بلغ الإحتياطي القانوني 50٪ من رأس المال المصدر. الإحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع على المساهمين.

الشركة	٪
الشركة العربية للأسمنت	٪10
شركة أندلس للخرسانة	٪10
الشركة العربية للأسمنت للإدارة والتجارة	٪5

22- الأرباح المرحلة

جنيه مصري	**2020**	**2019**
الرصيد فى بداية العام	151 416 266	329 029 161
التغير فى السياسات المحاسبية	--	2 076 172
نصيب مساهمى الشركة القابضة فى صافى (الخسائر) / الربح	(122 788 178)	28 927 908
المحول الي الاحتياطي القاوني	(3 009 945)	(23 364 234)
توزيعات الارباح	(7 066 422)	(185 252 741)
الرصيد فى نهاية العام	**18 551 721**	**151 416 266**

23- حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة

جنيه مصري	**2020**	**2019**
الرصيد فى بداية العام	30 980	2 149 810
التغير فى السياسات المحاسبية	--	202
الاستحواذ على حقوق الاقلية بشركة ايجيبت جرين	--	(2 129 708)
ربح العام	128	10 676
الرصيد فى نهاية العام	**31 108**	**30 980**

24- القروض

	الجزء المتداول من القروض		الجزء غير المتداول من القروض	
جنيه مصري	2020	2019	2020	2019
أولا: التسهيلات الائتمانية				
– البنك التجاري الدولي	340 110 399	62 035 301	--	--
اجمالى التسهيلات	**340 110 399**	**62 035 301**	--	--
ثانيا: القروض البنكية				
البنك التجاري الدولي	30 600 000	20 400 000	198 900 000	229 500 000
(أ) صافى القروض البنكية				
– البنك التجاري الدولي	**30 600 000**	**20 400 000**	**198 900 000**	**229 500 000**
القروض البنكية – البنك الاوروبي	68 565 216	69 956 520	188 554 349	262 336 958
(ب)صافى القروض البنكية				
– البنك الاوروبي	**68 565 216**	**69 956 520**	**188 554 349**	**262 336 958**
إجمالي القروض (أ+ب)	**99 165 216**	**90 356 520**	**387 454 349**	**491 836 958**

بتاريخ 3 ديسمبر 2018، تم ابرام عقدى تمويل مع كلا من البنك التجارى الدولى – مصر ش.م.م. بصفة البنك الممول ووكيل الضمان والبنك الاوربى لاعادة التعمير والتنمية (EBRD) (البنك الاوروبى) ووفقاً لتلك العقود وافقت البنوك الممولة للشركة العربية للاسمنت على ان يبرم كل منهما اتفاقية منفصلة مع الشركة (المقترض) "الشركة العربية للاسمنت" لاعادة تمويل جزء من ديون المقترض لدى البنك الاهلى المصرى.

وفى ضوء ماسبق وافقت البنوك الممولة على مايلى :

اولاً : البنك التجارى الدولى (وكيل الضمان)

وافق البنك على منح التسهيل للمقترض بقيمة 705 مليون جنيه مصرى، مكون من شريحتين على النحو التالى:

1. تسهيل الشريحة (أ) بالجنيه المصرى بمبلغ لا يتجاوز 255 مليون جنيه مصرى بمعدل عائد 2% فوق سعر الاقراض المعلن من البنك المركزى فى صورة تسهيل متوسط الاجل بغرض (1) إعادة التحويل لتمويل قرض متوسط الاجل قائم بمبلغ 230 مليون جنيه مصرى ممنوح من البنك الاهلى المصرى للمقترض لتمويل تكلفة الاستثمار المتعلقة بطاحونة الفحم الثانية وخط سير الناقلات الدولية وماكينة لشفط تراب الاسمنت وادخاله فى عملية الانتاج مرة اخرى و (2) إعادة تمويل مبلغ 25 مليون جنيه مصرى مستحقة للبنك الاهلى المصرى من جانب المقترض بموجب البرنامج المصرى لمكافحة التلوث : و
2. تسهيل الشريحة (ب) بالجنيه المصرى بمبلغ لا يتجاوز 450 مليون جنيه مصرى بمعدل عائد 0.6 % فوق سعر الاقراض المعلن من البنك المركزي فى صورة تسهيل متجدد متعدد الاغراض وذلك لتمويل احتياجات الاستثمار العامة للمقترض وإعادة التمويل لتمويل راس المال العامل المستحق للبنك الاهلى .

هذا ويلتزم المقترض بسداد قرض الشريحة (أ) للبنك الممول على ثلاث وعشرون (23) قسط ربع سنوية غير متساوية القيمة وتبدأ من 31 ديسمبر 2019 وتنتهى فى 30 يونيو 2025. هذا وقد اشترط عقد القرض على الضمانات التالية :

- ابرام رهن من الدرجة الاولى على حسابات التسهيل لصالح البنك الممول عن نفسه ونيابة البنوك الممولة خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ العقد،
- ابرام رهن عقارى من الدرجة الاولى لصالح البنك الممول عن نفسه ونيابة البنوك الممولة على الارض والمبانى والعقارات المقامة عليها الخاصة بالمقترض فى خلال مدة لا تتجاوز ستة (6) أشهر من تاريخ الحصول على التوكيل الخاص بذلك والمصدر لصالح البنك الممول وبموعد غايته 30 سبتمبر 2019، كما يلتزم المقترض باضافة اى ابنية يتم اضافتها الى الرهن المذكور، و
- ابرام رهن المحل التجارى من الدرجة الاولى لصالح البنك الممول عن نفسه ونيابة عن البنوك الممولة على المقومات المادية والمعنوية وكافة الالات والمعدات والسمعة التجارية وحقوق الملكية الصناعية الخاصة بأصول المقترض فى خلال مدة لايتجاوز (1) شهر من تاريخ الحصول على التوكيل الخاص بذلك والمصدر لصالح البنك الممول وبموعد غايته 30 أبريل 2019. هذا وحتى تاريخ القوائم المالية لم يتم الانتهاء من اجراءات ابرام الرهن العقارى والمحل التجارى لصالح البنك.
- اصدار توكيلات رسمية غير قابلة للإلغاء لتفويض البنك الممول عن نفسه ونيابة عن البنوك الممولة فى ابرام وقيد كل من الرهون.
- التنازل عن وثيقة / وثائق التأمين التى يصدرها المقترض ضد كافة المخاطر لصالح البنك الممول عن نفسه ونيابة عن البنوك الممولة على جميع الاصول وذلك خلال مدة لا تزيد عن اسبوعين من تاريخ هذا العقد على ان تغطى على الاقل 110% من القروض المتاحة للمقترض من البنوك الممولة.
- عدم توزيع ارباح الاسهم مالم يكن المقترض ملتزما بالتعهدات المالية قبل التوزيع وبعده وانه لم ولن يحدث اى حالة اخلال بسبب ذلك التوزيع.
- يتعهد المقترض بالا يزيد معدل الرافعة المالية عن (2) فى سنة 2019 و (1.5) فى السنوات المالية التالية المتبقية طوال مدة التسهيل
- يتعهد المقترض بان معدل خدمة الدين لن يقل عن (1.3) طول مدة التسهيل هذا وقد حصلت الشركه العربية للاسمنت قبل تاريخ القوائم الماليه علي موافقه المقرض بالتجاوز عن الوفاء بذلك التعهد عن السنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2020.
- يتعهد المقترض بأن المصروفات الرأسمالية التى تزيد عن مائة مليون جنيه مصرى سنويا يتم تمويلها من خلال رأس مال المساهمين و / او قروض المساهمين التالية فى المرتبة لهذا التسهيل و / او بناء على اخطار البنك الممول وافادته بخطة عمل معدلة . وفى جميع الاحوال يخضع ماسبق لالتزام المقترض بجميع التعهدات المالية لتلك السنة المالية وعدم تسبب الدخول فى تلك المصروفات الراسمالية لاى اخلال للتعهدات المالية كقيمة لتلك المصروفات الرأسمالية.
- يتعهد المقترض بألا يتعدى صافى الديون البنكية عن (2.5) مرة صافى الربح قبل العوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك هذا وقد حصلت الشركه العربية للاسمنت قبل تاريخ القوائم الماليه علي موافقه المقرض بالتجاوز عن الوفاء بذلك التعهد عن السنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2020.
- يتعهد المساهم الرئيسى تعهداً غير قابل للإلغاء وغير مشروط بالا يتنازل عن اى جزء من المساهمة المسيطرة بحيث تصبح اقل من 50% زائد سهم (1) دون الحصول على موافقة البنك الممول الكتابية المسبقة.

ثانياً : البنك الاوروبى لإعادة التعمير والتنمية (البنك الاوروبى)

كما هو مشار اليه اعلاه فقد تم ابرام عقد تمويل مع البنك الاوروبى بتاريخ 3 ديسمبر 2018 وبموجب هذا التعاقد وافق البنك على اقتراض الشركة مبلغ لايتجاوز 25 مليون دولار بمعدل عائد 4.35 % فوق سعر الليبور لمدة ستة أشهر بغرض إعادرة تمويل مديونية (المدين الراهن) بالدولار الامريكى والتى تم استخدامها جزئيا للاغراض التالية:

أ. كتسهيل لتمويل نقص الاستثمارات المتعلقة بكفاءة الطاقة و

ب. لتمويل وتجديد الخطة الحالية لانتاج الاسمنت.

هذا وقد تضمنت التعهدات بعقد القرض بخلاف الضمانات والتعهدات التى تم الاشارة اليها سابقاً مايلى:

- يتعهد المقترض بالا يقل معدل خدمة الدين عن 1.3. هذا وقد حصلت الشركه العربية للاسمنت قبل تاريخ القوائم الماليه علي موافقه المقرض بالتجاوز عن الوفاء بذلك التعهد عن السنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2020.
- يتعهد المقترض بالا يقل صافى الديون البنكية (2.5) مرة صافى الربح قبل العوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك هذا وقد حصلت الشركه العربية للاسمنت قبل تاريخ القوائم الماليه علي موافقه المقرض بالتجاوز عن الوفاء بذلك التعهد عن السنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2020..
- يتعهد المقترض بالا يتعدى صافى الديون البنكية (1.3) مرة حقوق الملكية .

وفقا لعقد القرض المبرم مع البنك الاوروبى فقد وافق الطرف المقترض على تقديم منحة اضافية بقيمة لا تزيد عن نسبة 17% من التكاليف المرتبطة بتصميم وتوريد وتركيب وتشغيل البنود التى سوف يتم تمويلها والمنصوص عليها فى التعاقد او 170 الف يورو ايهما اقل. حصلت الشركة خلال يناير 2020 على منحة بقيمة 170 الف يورو طبق لعقد القرض والمعادل لمبلغ 212 074 3 جنيه مصرى وقد تم معالجة المنحة طبقا للمعيار المحاسبي المصرى رقم (12) وذلك باستخدام مدخل الايراد حيث تم ادراجها كايرادات مؤجلة ضمن الارصدة الدائنة الاخرى وتحميلها على قائمة الدخل على مدار العمر الانتاجي المتبقى من الاصل المرتبط بها. بلغ الجزء المحمل على قائمة الدخل خلال عام 2020 مبلغ 764 301 جنيه مصرى ادرج ضمن الايرادات الاخرى والباقى وقدرة 448 772 2 جنيه مصرى ادرج ضمن الارصدة الدائنة الاخرى (إيضاح 29).

هذا ووفقا للعقد السابق المبرم مع البنك الاهلى المصرى والمؤرخ 30 يونية 2013، فقد تضمن هذا العقد على انه يتمتع المقترض بمبلغ قدره 20% من قيمة التمويل الممنوح يتحملها البنك وذلك بعد استيفاء عدة شروط والتى تم استيفائها بالكامل خلال عام 2018 هذا وقد تم معالجة المنحه البالغ قدرها 13.6 مليون جنيه وفقا للمعيار المحاسبى المصرى رقم (12) وذلك باستخدام مدخل الايراد حيث تم ادراجها كايرادات مؤجلة ضمن الارصدة الدائنة الاخرى وتحميلها على قائمة الدخل على مدار العمر الانتاجي المتبقى من الاصل المرتبط بها (خط الوقود البديل) وقد بلغ الجزء المحمل على قائمة الدخل خلال عام 2020 مبلغ 742 718 جنيه مصرى ادرج ضمن الايرادات الاخرى والباقى وقدره 874 499 11 جنيه ادرج ضمن الارصدة الدائنة الاخرى (إيضاح 29)

هذا وقد تم الغاء وشطب الرهن السابق لصالح البنك الاهلى المصرى بالسجل التجارى للشركة بتاريخ 24 فبراير 2019.

25- دائنون تجاريون وأوراق دفع

	الجزء المتداول		الجزء الغير متداول	
جنيه مصري	2020	2019	2020	2019
دائنون تجاريون – عملة محلية	274 172 225	362 180 615	--	--
دائنون تجاريون – عملات اجنبية	181 838 866	341 866 363	--	--
أوراق الدفع*	3 794 873	--	11 021 813	--
الاجمالى	**459 805 964**	**704 046 978**	**11 021 813**	**--**

* تتمثل قيمة أوراق الدفع فى قيمة الشيكات الصادرة لصالح شركة سيتى جاز والتى نتجت عن تسويه الخلاف السابق مع الشركه حول فروق استهلاك الغاز وقد تم الوصول الي اتفاق تسويه تم بموجبه تحميل الشركه مبلغ 553 847 19 جنيه مصري تم سداده باوراق دفع حتى عام 2025 تم أثباتها بصافى القيمة الحالية. هذا وقد بلغت القيمة غير المخصومة لالتزام اوراق الدفع فى نهاية العام مبلغ وقدره 553 847 18 جنيه مصري . هذا وقد تم تحميل قيمة تلك التسوية ضمن المصروفات الاخري بالعموميه والاداريه

26- المخصصات

جنيه مصري	مخصص مطالبات
الرصيد فى 1 يناير 2020	**12 773 497**
المكون خلال العام	7 928 240
المستخدم خلال العام	(2 201 450)
الرصيد فى 31 ديسمبر 2020	**18 500 287**

تقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات دورياً وتعدل قيمة المخصص وفقاً لأخر التطورات والمناقشات والإتفاقيات مع الأطراف المعنية.

27- ألالتزمات ألاخرى

	الجزء المتداول		الجزء الغير متداول	
جنيه مصري	2020	2019	2020	2019
عقد توريد الطاقة الكهربائية	769 250	12 308 000	--	--
الاجمالى	**769 250**	**12 308 000**	**--**	**--**

28- دائنو توزيعات

قررت الجمعية العامة العادية للشركة العربية للاسمنت المنعقدة بتاريخ 10 يونيو 2020 الموافقة على مشروع توزيع الأرباح على السادة المساهمين وفقاً للأرباح القابلة للتوزيع فى 31 ديسمبر 2019 وقد تم اعتماد الجمعية العامة العادية للشركة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ 1 سبتمبر 2020.

29- دائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

جنيه مصرى	2020	2019
عملاء دفعات مقدمة	58 040 048	45 923 565
رسوم تنمية مستحقة	12 423 454	18 111 127
خصومات عملاء مستحقة	64 339 746	63 136 807
مصروفات مستحقة	11 278 446	7 945 031
تأمينات أعمال محتجزة	5 179 130	5 202 664
فوائد مستحقة	1 992 014	12 583 589
ضرائب مستحقة	10 218 637	47 835 797
ايرادات مؤجلة – منحة (يرجع لايضاح 24)	14 272 322	12 218 616
أخري	2 832 093	3 295 177
الاجمالى	**180 575 890**	**216 252 373**

30- أدوات مالية

30-1 إدارة مخاطر رأس المال:

تقوم الشركة بإدارة رأسمالها بغرض الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار وبما يحقق اعلي عائد للمساهمين من خلال الحفاظ على نسب مثالية لأرصدة الدين وحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس مال الشركة من صافي الدين (القروض والالتزامات الأخرى وتسهيلات إئتمانية) مخصوماً منها النقدية وأرصدة لدى البنوك (إيضاح 19) وحقوق ملكية الشركة (رأس المال المصدر والاحتياطي القانوني والأرباح المرحلة).

ولا يخضع رأس المال لأي متطلباتٍ تفرضها جهات خارج الشركة.

تستهدف الشركة تحقيق نسبة رافعة مالية تتراوح بين 50٪ إلى 70٪ تتحدد على أساس نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية.

في 31 ديسمبر 2020 بلغت نسبة الرافعة المالية 74٪ (أنظر أدناه) زادت بسبب زيادة الديون نتيجة زيادة المستخدم من التسهيلات الائتمانية بالاضافة الى انخفاض حقوق الملكية بسبب الخسائر خلال العام.

تم احتساب نسبة الرافعة المالية في نهاية العام كما يلي:

جنيه مصري	2020	2019
الدين (i)	828 414 512	659 056 460
النقدية وأرصدة لدى البنوك	(67 032 927)	(101 331 254)
صافي الدين	761 381 585	**557 725 206**
حقوق الملكية (ii)	**1 033 893 001**	**1 163 747 473**
نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية	**74%**	**%48**

(i). تم تعريف الدين على أنه يشمل التسهيلات الإئتمانية و القروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل، والالتزامات الاخري و التزامات التأجير التمويلي والمفصح عنهما بصورة تفصيلية بالإيضاح رقم 24 و 27 و 33 .

(ii). تتضمن حقوق الملكية كل من رأس المال والاحتياطى القانوني والارباح المرحلة.

30-2 أهم السياسات المحاسبية

تم الإفصاح بصورة تفصيلية عن أهم السياسات والمعالجات المحاسبية المطبقة بما فى ذلك شروط الاعتراف وأسس القياس وكذا الأساس المستخدم فى الاعتراف ببنود الدخل والمصروفات المتعلقة بكلٍ منها لكل فئةٍ من فئات تصنيف الأصول والالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية بإيضاح الأدوات المالية رقم (2-18) و (2-19).

30 -3 فئات الأدوات المالية

جنيه مصرى	2020	2019
أصول مالية *		
نقدية وأرصدة لدى البنوك (إيضاح 19)	67 032 927	101 331 254
مدينون وأرصدة مدينة اخري (إيضاح 18)	78 811 267	61 498 053
مديونون تجاريون (إيضاح 17)	18 451 509	29 532 652
إلتزامات مالية **		
دائنون تجاريون و أوراق دفع (إيضاح 25)	470 827 777	704 046 978
قروض و تسهيلات (إيضاح 24)	826 729 964	644 228 779
التزامات تأجير تمويلي (إيضاح 33)	915 298	2 519 681
التزامات اخري (إيضاح 27)	769 250	12 308 000
دائنون وأرصدة دائنة أخري (إيضاح 29)	13 270 460	20 528 620

* اجمالي مبلغ 232 مليون (2019: 215 مليون جنيه مصري) من الاصول المتداولة الأخرى لا ينطبق عليها تعريف الأصول المالية.

** بإجمالي مبلغ 517 مليون (2019: 572 مليون جنيه مصري). من الالتزامات لا ينطبق عليها تعريف الالتزامات المالية.

30-4 خطر السوق

أن أنشطة الشركة تُعرضها بشكلٍ أساسى للمخاطر المالية الناتجة عن التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية (يُرجَع للايضاح رقم 30-5 أدناه) والتقلبات فى أسعار الفائدة (يُرجَع للايضاح رقم 30-6 أدناه)

30-5 إدارة خطر العملة الأجنبية

تتم بعض معاملات الشركة بعملاتٍ أجنبية وتتعرض الشركة نتيجةً لذلك لتقلبات فى أسعار صرف العملات. ويُعدُ الدولار الأمريكى واليورو هى العملات الرئيسية التى تتم بها هذه المعاملات.

ينشأ خطر سعر صرف العملات الأجنبية للشركة بصفة أساسية من مشتريات المواد الخام بالعملات الاجنبية والقروض بالدولار الامريكي المستخدمة لتمويل انشاء المصنع

ويعرض الجدول التالى القيم الدفترية - فى نهاية الفترة المالية - للمبالغ المقترضة (قرض أ و ب) وفقاً للعملات الأجنبية الرئيسية التى مُنِحَت بها:

قروض

جنيه مصري	2020	2019
دولار أمريكي	257 119 565	332 293 478
الاجمالى	**257 119 565**	**332 293 478**

ويعرض الجدول التالى القيم الدفترية – فى نهاية الفترة المالية - لأصول الشركة ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الرئيسية (وتتمثل بصفةٍ أساسية فى أرصدةٍ مستحقة على عملاء ونقدية وما فى حكمها) ولالتزاماتها ذات الطبيعة النقدية بنفس العملات (وتتمثل بصفةٍ أساسية فى موردين خارجيين وارصدة مستحقة لاطراف ذات علاقة) والتى تتعرض الشركة بسببها إلى خطر سعر صرف العملة:

	الأصول		الالتزامات	
جنيه مصري	2020	2019	2020	2019
دولار أمريكي	31 122 727	8 048 188	438 958 431	674 159 842
يورو	10 918	107 174	--	--

تحليل حساسية خطر العملة الأجنبية

كما سبق الاشارة تتعرض الشركة بصفةٍ أساسية لخطر عملات الدولار الأمريكى واليورو التى تنشأ من شراء مواد خام بالعملات الاجنبية والقروض الدولارية المستخدمة لانشاء مصنع الشركة.

ويُوضح الجدول التالى مدى حساسية الشركة لزيادةٍ أو نقصٍ بنسبة 10٪ فى الجنيه المصري مقابل أسعار صرف العملات الأجنبية المشار إليها. وتعتبر الـ 10٪ هى نسبة الحساسية المستخدمة فى اعداد التقارير الداخلية عن خطر العملة الأجنبية وعرضها على المديرين المسئولين، وتُمَثِل تقييم الادارة للتغير المتوقع بدرجةٍ معقولة فى أسعار صرف العملات الأجنبية. ويتضمن تحليل الحساسية فقط الأرصدة القائمة للبنود ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية ويقوم على أساس تعديل ترجمة أرصدة تلك البنود فى نهاية الفترة بنسبة تغير قدرها 10٪ فى أسعار صرف تلك العملات.

ويتضمن تحليل الحساسية الأرصدة القائمة للقروض، النقدية بالبنوك، الارصدة المدينة الاخري، الاطراف ذات العلاقة والموردين الخارجيين.

ويشير الرقم الإيجابي في الجدول أدناه إلى زيادةٍ فى الربح عندما تزداد قوة الجنيه المصري بنسبة 10٪ مقابل العملة الأجنبية المعنية. وفى حالة ضعف الجنيه المصري بنسبة 10٪ مقابل العملة الأجنبية المعنية فسوف يؤدى ذلك إلى تأثيرٍ معاكس بنفس القيمة على الربح وتصبح القيم أدناه سالبة.

	تأثير الدولار		تأثير اليورو	
	2020	2019	2020	2019
الأرباح أوالخسائر	40 783 570	66 611 165	1 092	10 717

30- 6 إدارة خطر سعر الفائدة

تتعرض المجموعة لخطر سعر الفائدة نظراً لأن شركات المجموعة تقترض أموال بأسعار فائدة متغيرة.

30-6-1 تحليل حساسية سعر الفائدة

تم تحديد تحليلات الحساسية الواردة أدناه بناء على مدى التعرض لأسعار الفائدة المرتبطة بالأدوات المالية غير المشتقة فى نهاية الفترة المالية. وبالنسبة للالتزامات ذات سعر الفائدة المتغير فقد أُعِدَ التحليل بافتراض أن مبلغ الالتزام القائم فى نهاية الفترة المالية كان قائماً طوال العام. ويستخدم مؤشر "المائة نقطة" وتعادل 1٪ زيادة أو نقص عند إعداد التقارير الداخلية التى تتناول خطر سعر الفائدة والتى تُعرَض على موظفى الإدارة المسئولين ويمثل هذا المؤشر تقدير الادارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة فى أسعار الفائدة.

إذا انخفض/ زاد سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى فسيترتب على ذلك أن يَقِل/ أو يزيد ربح المجموعة عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2020 بمبلغ 300 267 8 مصرى (2019: يَقِل/ أو يزيد بمبلغ288 442 6 جنية مصرى). ويرجع هذا بصفةٍ أساسية إلى تَعَرُض المجموعة لخطر أسعار الفائدة على المبالغ المقترضة ذات أسعار الفائدة المتغيرة.

30-7 إدارة خطر الإئتمان

يشير خطر الائتمان إلى خطر أن يعجز أحد أطراف التعاقد عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية ويؤدى ذلك إلى تكبد المجموعة لخسائرٍ مالية. وينشأ خطر الائتمان من معاملات المجموعة مع الأطراف الأخرى وغالباً ما يكونوا عملاء المجموعة من أفرادٍ ومؤسسات. وقد قامت المجوعة بتطبيق سياسة تلزمها بأن تقتصر فى تعاملاتها على أطرافٍ ذات جدارة ائتمانية مرتفعة وبأن تحصل على ضماناتٍ كافية – كلما كان ذلك مناسباً – كوسيلةٍ لتأمينها ضد خطر الخسارة المالية التى تنشأ فى حالات التعثر.

يتأثر تَعَرُض المجموعة لخطر الائتمان - بشكلٍ أساسى - بالخصائص الفردية لكل عميل. ويهدف مراقبة الخطر إلى تقييم جودة إئتمان العميل مع الأخذ فى الاعتبار عدة عوامل - منها مركزه المالى وخبرات المجموعة السابقة معه والمعلومات المالية الأخرى المنشورة بشأنه وسجلاته التجارية وعواملٍ أخرى - كوسيلةٍ لتخفيف خطر الخسارة المالية التى تنشأ فى حالات التعثر. وتقوم المجموعة بالمتابعة المستمرة لمدى تعرضها لخطر الائتمان كما تقوم بتوزيع القيمة الإجمالية لحجم المعاملات المتعاقد عليها بين الأطراف الذين أقرتهم الإدارة.

يتمثل رصيد العملاء في أرصدة عدد كبير من العملاء علماً بأن مدى تعرض المجموعة لخطر الائتمان علماً بأن مدى تعرض المجموعة لخطر الائتمان لا يتركز بصورةٍ جوهرية مع طرفٍ وحيد أو مع مجموعةٍ من الأطراف ذات خصائص متماثلة. وتَصِف المجموعة أطرافٍ ما على أنها ذات خصائصٍ متماثلة عندما تكون تلك الأطراف هى منشآتٍ ذات علاقةٍ ببعضها.

إن القيمة الدفترية للأصول المالية المثبتة بالقوائم المالية – والتى تظهر بالصافى بعد خصم خسائر الاضمحلال - تُمثِلُ الحد الأقصى لتعرض المجموعة لخطر الإئتمان دون النظر لقيمة أى ضمانة تم الحصول عليها.

30-8 أساليب قياس القيمة العادلة

تعتبر الادارة ان القيمة الدفترية للاصول والالتزامات المالية فى القوائم المالية المجمعة هى نفس القيمة العادلة تقريباً.

30- 9 إدارة خطر السيولة

تقع المسئولية الأساسية لإدارة خطر السيولة على عاتق مجلس الإدارة والذي أسس إطار عمل مناسب لإدارة خطر السيولة يهدف لإدارة متطلبات الشركة من التمويل القصير والمتوسط والطويل الأجل واحتياجات السيولة. وتقوم الشركة بإدارة خطر السيولة عن طريق الاحتفاظ بحدٍ كافى من الاحتياطيات النقدية والتسهيلات البنكية وتسهيلات إقتراض احتياطية، ويتم ذلك من خلال المتابعة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة ومقارنتها بالفعلية ومطابقة هياكل استحقاق الأصول والإلتزامات المالية.

31- معاملات مع أطراف ذات علاقة

يُعَدُ أى طرف من الأطراف التالية (شركةً كان أو فرداً) ذو علاقةٍ بمنشأة:

أ. إذا ما كان هذا الطرف بطريقةٍ مباشرة - أو بطريقةٍ غير مباشرة من خلال وسيطٍ أو أكثر

أولا: يسيطر على المنشأة، او تسيطر عليه المنشأة، أو يخضع لذات السيطرة التى تخضع لها المنشأة (ويشمل هذا الشركات الام - والشركات التابعة - والشركات التابعة الشقيقة) أو

ثانيا: يمتلك حصة بالمنشأة تمكنه من التمتع بنفوذٍ مؤثر عليها أو

ثالثا: يتمتع بسيطرة مشتركة على المنشأة؛ أو

ب. إذا ما كان هذا الطرف هو شركة شقيقة بالنسبة للمنشأة أو مشروع مشترك إذا كانت المنشاة مشروع مشترك (كما هو معرف بمعيار المحاسبة المصري رقم 43 الترتيبات المشتركة)؛ أو

ج. إذا ما كان هذا الطرف عضو من موظفى الإدارة الرئيسيين للمنشأة، أو لشركتها الأم؛ أو

د. إذا ما كان هذا الطرف هو أحد أفراد العائلة المقربين من أى فرد من المشار إليهم فى (أ) أو (ب)؛ أو

هـ. إذا ما كان هذا الطرف هو منشأة: مسيطر عليها من، او تخضع لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر بواسطة، أو عندما تكون حقوق تصويتية مؤثرة بهذه المنشأة مملوكة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمعرفة - أى فرد من المشار إليهم فى (د) أو (ه)؛ أو

و. إذا ما كان هذا الطرف يمثل نظام مزايا ما بعد انتهاء الخدمة لصالح موظفى المنشأة - أو لصالح موظفى أى منشأة أخرى ذات علاقة بالمنشأة.

تم أستبعاد الأرصدة والمعاملات التى تمت بين المجموعة والشركات التابعة لها (ممن يعدون أطراف ذات علاقة بالمجموعة) من القوائم المجمعة ولم يفصح عنهم بهذا الإيضاح - بينما تم الإفصاح أدناه عن تفاصيل المعاملات بين المجموعة والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

وخلال العام دخلت شركات المجموعة في المعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة:

جنيه مصرى	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملة	قيمة المعاملات	
			2020	2019
شركة سيمنتوس لايونيون- أسبانيا	شركة تابعة للشركة الام	خدمات	3 791 258	--
شركة أندلس ريلاينس للتعدين	شركة مشتركة	مشتريات	30 543 712	42 029 275

فيما يلي الأرصدة القائمة في نهاية السنة المالية:

جنيه مصرى	المستحق من أطراف ذات علاقة		المستحق إلى أطراف ذات علاقة	
	2020	2019	2020	2019
شركة سيمنتوس لايونيون- أسبانيا	--	--	1 812 293	18 259
شركة أندلس ريلاينس للتعدين	--	--	4 954 740	10 725 551
الإجمالى	--	--	**6 767 033**	**10 743 810**

32- الالتزامات العرضية

بلغت الالتزامت العرضية خلال العام مبلغ 1.3 مليون دولار أمريكي والتى تتمثل فى قيمة خطابات ضمان صادرة من البنك التجارى الدولى.

33- التأجير

33-1 حق الانتفاع

جنيه مصري	سيارات	الات و معدات	الاجمالى
التكلفة فى اول يناير 2020	2 632 718	16 900 557	**19 533 275**
الاضافات خلال العام	--	--	--
إجمالي التكلفة فى 31 ديسمبر 2020	2 632 718	16 900 557	19 533 275
يخصم :- مجمع الاستهلاك			
مجمع الاستهلاك في أول يناير 2020	2 619 397	13 827 776	16 447 173
استهلاك العام	13 321	2 025 325	2 038 646
مجمع الاستهلاك في 31 ديسمبر 2020	**2 632 718**	**15 853 101**	**18 485 819**
صافي القيمة الدفترية فى 31 ديسمبر 2020	--	**1 047 456**	**1 047 456**

33-2 التزامات عقود تأجير تمويلي

التزامات عقود التأجير التمويلى المعترف بها فى قائمة المركز المالى

	الجزء المتداول		الجزء غير المتداول	
جنيه مصري	**31 ديسمبر 2020**	**31 ديسمبر 2019**	**31 ديسمبر 2020**	**31 ديسمبر 2019**
التزامات عقود تأجير تمويلي	915 298	981 360	--	1 538 321
اجمالى الالتزامات	**915 298**	**981 360**	--	**1 538 321**

بلغت قيمة مصروفات الفوائد على عقود التأجير 235 046 جنيه (يرجع لايضاح رقم 7).

الالتزامات التعاقدية غير المخصومة لعقود التأجير التمويلي

جنيه مصري	**31 ديسمبر 2020**	**31 ديسمبر 2019**
لا يزيد عن عام واحد.	1 216 707	2 018 504
أكثر من عام ولا يزيد عن 5 أعوام	--	782 169
إجمالى	**1 216 707**	**2 800 673**

34- الارتباطات الرأسمالية

لا توجد أيه أرتباطات رأسمالية عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2020.

35- الموقف الضريبى

الشركة العربية للأسمنت

ضريبة شركات الاموال

- الشركة كانت تتمتع بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات بداية من السنة المالية اللاحقة لبداية الإنتاج. وقد تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة اعتبارا من 22 أبريل 2008. وبناء على ذلك فإن الشركة كانت معفاة من ضريبة شركات الأموال للفترة من 1 يناير 2009 حتى 31 ديسمبر 2013.
- تم اعتماد الاقرار الضريبى لعام 2005 طبقا للكتاب الدورى
- بالنسبة للسنوات من 2006 وحتى 2008 تم الفحص و احالة الخلاف الى لجنه الطعن وتم حل الخلاف تصالحا بمركز كبار الممولين.
- لم يتم طلب فحص عام 2009 حتى تاريخه.
- فيما يتعلق بعام 2010 فقد تم فحصها من قبل مصلحة الضرائب وقد قامت المصلحة بتعديل صافي الوعاء الضريبي من واقع اقرار الشركة من 15.6 مليون جنيه مصري الى 160 مليون جنيه مصري. وقد تم تحويل الخلاف عن هذه السنة الى لجنة فض المنازعات. وتم حل الخلاف تصالحا بمركز كبار الممولين مع احالة بعض البنود لاعادة الفحص.
- فيما يتعلق بالسنوات من 2011 و 2012 تم إخطار الشركة بنموذج 19 تقديريا وتم الطعن علية وتم استصدار قرار باعادة الفحص الفعلى لحسابات الشركة من قبل مصلحة الضرائب وتم احالة الملف الى لجنة الطعن من قبل المصلحة.
- فيما يتعلق بالسنوات من 2013 حتى 2016 تم إخطار الشركة بنموذج19 تقديريا وتم الطعن علية وتم استصدار قرار باعادة الفحص الفعلى لحسابات الشركة من قبل مصلحة الضرائب.
- فيما يتعلق بالسنوات من 2017 حتى 2019 فقد قامت الشركة بتقديم الاقرار الضريبي فى الميعاد القانوني ولم يتم فحص هذه السنوات بعد.

ضريبة المبيعات / القيمة المضافة

- تم فحص دفاتر الشركة وتسوية الضرائب المستحقة حتى 31 ديسمبر 2015.
- قامت الشركة بتقديم اقرارات ضريبة القيمة المضافة عن عام 2020 فى المواعيد القانونية.

ضريبة الدمغة

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام 2014 وتسوية وسداد كافة الضرائب المستحقة.
- فيما يتعلق بالسنوات من 2015 حتى 2019 لم يتم فحص دفاتر الشركة بعد.

ضريبة المرتبات

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام 2014 وتم سداد كافة الضرائب المستحقة
- جارى تجهيز المستندات لفحص السنوات 2018/2015.

الضريبة العقارية

- بلغت قيمة مطالبات الضريبة العقارية حتى عام 2019 بموجب قرار لجنة الطعن مبلغ 881 106 13 جنيه وقد قامت الشركة بسداد مبلغ 7 مليون جنيه تحت الحساب الضريبة علما بأنه تم تقديم طلب للتصالح امام لجان انهاء المنازعات.

رسم تنمية الموارد المالية للدولة

- تقوم الشركة بسداد رسم التنمية المستحق عن إنتاج الأسمنت المنتج من استخدام كلينكر محلي فقط، أما الأسمنت المنتج من الكلينكر المستورد فلا تقوم الشركة بسداد رسم التنمية عليه.
- تم تسديد رسم التنمية المستحق وغرامات التأخير حتى عام 2016.
- تمت مطالبة الشركة بفرق رسم التنمية عن عام 2017 و 2018 بمبلغ 062 783 3 جنيه مصرى وتم احالة الملف الى لجنة الطعن.
- قامت الشركة بسداد كافة رسم التنمية المستحق عن الاسمنت المنتج من الكلينكر المحلى حتى ديسمبر 2020.

ضرائب المبيعات الاضافية

- لم تقم الشركة بسداد ضريبة المبيعات الاضافية على الأصول الثابتة قيمتها 312 487 11 جنيه مصري ويوجد حاليا خلاف مع وزير المالية في هذا الشأن. لاحقا تم إعفاء الشركة من الضريبة طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم 173 لسنة 2020 بشأن التجاوز عن مقابل التأخير وذلك بموجب شهادة بالموقف الضريبي صادرة بتاريخ 26 نوفمبر 2020 من مصلحة الضرائب.

ضرائب الخصم والاضافة

- تم فحص الشركة عن السنوات 2016/2013 وتم الربط وسداد الضريبة المستحقة.

شركة أندلس للخرسانة الجاهزة

ضريبة شركات الاموال

- السنوات من عام 2010 وحتى عام 2013 تم الفحص تقديريا وتم استصدار قرار باعادة الفحص وتمت اعادة الفحص وتم الاعتراض على مذكرة اعادة الفحص.
- السنوات من عام 2014 و حتى عام 2017 تمت محاسبة الشركة تقديريا وتم الطعن على النموذج.

ضريبة المبيعات

- تم فحص الشركة عن السنوات من عام 2010 وحتى عام 2016 وتم استلام النماذج الضريبية والاعتراض عليها وجارى عمل اللجنة الداخلية.
- يتم تقديم الاقرارات الشهرية بصفه منتظمة.

ضريبة الدمغة

لم يتم فحص الشركة منذ بدأ لنشاط و حتى 2019/12/31.

ضريبة كسب العمل

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام 2014 وبلغت الفروق الضريبية مبلغ 527 185 جنيه مصرى.
- لم يتم فحص السنوات من عام 2015 و حتى عام 2019.

شركة ايه سي سي للادارة والتجارة

ضريبة شركات الاموال

- السنوات من 2011 وحتى 2017 تم محاسبة الشركة تقديريا لظروف التقادم و جاري فتح الناحية الشكلية و اعادة الفحص طبقا لدفاتر وحسابات الشركة.
- السنوات من 2018 وحتى 2019 تم تقديم الاقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية.

ضريبة المبيعات

- لم يتم فحص الشركة منذ بدأ النشاط حتى 2019/12/31
- يتم تقديم الاقرارات الشهرية بصفة منتظمة

ضريبة الدمغة

- لم يتم فحص الشركة منذ بدأ النشاط حتى 2019/12/31

ضريبة كسب العمل

- لم يتم فحص الشركة منذ بدأ النشاط حتى 2019/12/31

شركة ايفولف

ضريبة شركات الاموال

- لم يتم فحص الشركة منذ بدأ النشاط حتى 2019/12/31

ضريبة المبيعات

- تم تسجيل الشركة في مصلحة الضرائب المصرية (الضريبة على القيمة المضافة) في 2019/2/5.
- يتم تقديم الاقرارات الشهرية بصفه منتظمة.

ضريبة الدمغة

- لم يتم فحص الشركة منذ بدأ النشاط حتى 2019/12/31

ضريبة كسب العمل

- لم يتم فحص الشركة من بداية النشاط حتى 2020/12/31.
- الشركة منتظمة في سداد ضريبة الأجور والمرتبات.

36- أحداث جوهرية فى الفترة المالية الجارية

مع التطور الحالى والسريع لمرض فيرس كورونا المستجد، دخل الاقتصاد العالمي فى أزمة رعاية صحية غير مسبوقة والتي تسببت بالفعل في اضطراب عالمي كبير في الأنشطة التجارية والحياة اليومية. تبنت العديد من الدول تدابير احتواء غير عادية ومكلفة اقتصاديًا. حيث طلبت بعض البلدان من الشركات تقييد أو حتى تعليق العمليات التجارية العادية.

نفذت الحكومات ، بما في ذلك جمهورية مصر العربية ، قيودًا على السفر بالإضافة إلى إجراءات الحجر الصحي الصارمة بالإضافة إلى إعلان رئيس الوزراء عن مجموعة من الإجراءات الوقائية الصارمة التي تم اتخاذها في مواجهة وباء فيرس كورونا المستجد بما في ذلك تعليق الرحلات الدولية في جميع المطارات المصرية و أعلن البنك المركزي المصري عن مجموعة إجراءات تهدف إلى تسهيل العمليات المصرفية في أعقاب فيروس كورونا.

وقد رافق التطور الحالى والسريع لمرض فيروس كورونا المستجد انخفاض أسعار النفط وتباطؤ الطلب ، ومن المتوقع أن تتعطل الصناعات مثل السياحة والترفيه بشكل كبير بسبب هذه الإجراءات. ومن المتوقع أن تتأثر الصناعات الأخرى مثل التصنيع والخدمات المالية بشكل غير مباشر وأن تتأثر نتائجها سلبًا أيضًا.

في 17 مايو 2020 ، أشار رئيس الوزراء إلى أنه سيبدأ العمل على العودة تدريجياً في جميع قطاعات البلاد اعتباراً من منتصف يونيو من خلال تطبيق تدابير وقائية .

فى 20 يونيو 2020 ، تمت الموافقة على عدد من القرارات ، من بينها الموافقة على إلغاء الحظر الجزئي للتنقل اعتبارًا من يوم السبت الموافق 27 يونيو 2020 ، والموافقة على إعادة فتح المطاعم والصالات الرياضية والمقاهي ، ولكن يُسمح فقط بنسبة 25٪ من سعتها. وكذلك إغلاق جميع المحلات عند الساعة التاسعة مساءً ، على أن تستمر المطاعم والمقاهي حتى الساعة العاشرة مساءً ، مع استمرار إغلاق المنتزهات والحدائق والشواطئ العامة ، حيث تم الاتفاق على استمرار أعمال النقل العام حتى منتصف الليل. بالإضافة إلى فتح دور العبادة على النحو الوارد في القرارات ، الموافقة على فتح منشآت ثقافية دور السينما والمسارح ولكن بنسبة 25٪ من طاقتها الاستيعابية ، كما تضمنت القرارات أن الوزارات والمحافظات والهيئات تقدم خدماتها للمواطنين حسب ما تقدره الجهة المختصة في كل جهة ، مع مراعاة الالتزام بكافة الإجراءات الاحترازية والاحتياطات الصحية ، وكذلك التزام بارتداء الأقنعة الواقية أثناء تواجدهم على جميع وسائل النقل الجماعي ، سواء كانت عامة أو خاصة ، أثناء زيارتهم لجميع المؤسسات الحكومية أو الخاصة أو البنوك أو دور العبادة. تم استئناف الطيران الدولي أيضًا اعتبارًا من 1 يوليو 2020

في 21 سبتمبر 2020 ، تم الاتفاق على حزمة من القرارات الجديدة التي سيتم تنفيذها والتي تشمل الموافقة على إقامة الجنازات ، السماح باستئناف إقامة الأفراح في الأماكن المفتوحة ، في الفنادق الحاصلة على شهادة السلامة الصحية ، بحد أقصى 300 شخص وينطبق نفس القرار على الاجتماعات والمؤتمرات بنسبة حضور 50٪ وبحد أقصى 150 شخصًا ، ويتم تنفيذ الموافقة على تنظيم المعارض الثقافية في الأماكن المفتوحة ، بنسبة حضور لا تتجاوز 50٪ ، مع تطبيق الإجراءات الاحترازية

لقد نظرت الإدارة في هذة الظروف الاستثنائية ، وقد خلصت في ضوء المعلومات المتاحة إلى أنه لا يوجد تأثير كبير في وضع ربحية المجموعة قد ينشأ عن الحدث الحالي. ليس من المتوقع أن يكون لهذا الحدث تأثير مادي فوري على العمليات التجارية حيث تتبع إدارة الشركة إجراءات معينة على النحو التالي .

- قللت إدارة الشركة من الاعتماد على دول أخرى من خلال شراء الفحم من نوع بيتكوك من السوق المحلية ، وبالتالي لا يوجد توقع لأي تعطل في العمليات التجارية ، حتى لو امتد الوضع لمدة 2-3 أشهر.
- انخفاض التكاليف الأخرى مثل الكهرباء والبنزين بسبب الوضع الحالي ، مما يدعم تعزيز صافى الارباح قبل الفوائد والضرائب والاهلاك و الاستهلاك.
- لا تزال الشركة أحد المصدرين الرئيسيين للأسمنت في مصر ، والتي تساهم فى تحقيق عائدات بالدولار الأمريكي لتغطية أي احتياج للدولار الأمريكي.
- تتبع الإدارة التدفقات النقدية على أساس شهري وخلصت إلى أن التدفقات النقدية المتوقعة ستكون إيجابية خلال الأشهر المقبلة دون وجود مشكلات في التدفق النقدي حاليًا ، وبناءً على ذلك قررت الإدارة دفع جميع القروض المصرفية في الوقت المحدد دون الاستفادة من مبادرة البنك المركزي بتأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر.

شمل تقييم الإدارة في الاعتبار المجالات التالية أثناء تقييم تأثير فيرس كورونا المستجد.

- مخاطر اضمحلال قيمة الاصول الثابتة والاستثمارات
- مخاطر انخفاض قيمة المخزون بسبب وجود اصناف بطيئة الحركة.

- مخاطر عدم القدرة على سداد الالتزامات المستحقة للبنوك والدائنين والعاملين في تاريخ الاستحقاق.
- مخاطر قد تنشأ من أية مطالبات ناتجة عن دعاوى قضائية

وخلصت الإدارة إلى أنه لا يوجد أي تأثير على عمل الشركة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة الاصول الثابتة حيث يعمل المصنع كما هو مخطط له لتلبية طلب العملاء كذلك لا توجد أية إشارة إلى وجود اصناف بطيئة الحركة في المخزون وتقوم الشركة بسداد كافة التزاماتها في تاريخ الاستحقاق كذلك فإن الشركة اختارت عدم الاستفادة من المبادرة التي أعلن عنها البنك المركزي المصري بتأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر.

ستستمر الإدارة في مراقبة الموقف عن كثب وستقيم الحاجة إلى أي خطط أو إجراءات أخرى.

37- التصديق على القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية المجمعة للاصدار وفقاً لاجتماع مجلس الادارة بتاريخ 27 فبراير 2021.

المدير المالى	**عضو مجلس الإدارة التنفيذي**
أ/ سلفادور لوبيز	**أ / سيرخيو ألكانتاريا رودريجيث**